

Distr.
GENERAL

E/CN.4/1987/15
24 December 1986
ARABIC
Original: ENGLISH



الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي

لجنة حقوق الانسان

الدورة الثالثة والأربعون
البند ١٠ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

مسألة حقوق الانسان لجميع الاشخاص الذين يتعرضون لأي
شكل من أشكال الاعتقال أو السجن ، وبصفة خاصة ما يلي :
مسألة حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي

تقرير الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء
القسري أو غير الطوعي

GE.86-12210

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الفصل</u>
١	٤ - ١	مقدمة
٢	١٤ - ٥	أولا - أنشطة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي خلال عام ١٩٨٦
٢	٦ - ٥	ألف - الاطار القانوني لأنشطة الفريق العامل
٢	٩ - ٧	باء - اجتماعات الفريق العامل وبعثاته
٢	١٣ - ١٠	جيم - المراسلات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وأقارب المفقودين
٣	١٤	دال - أساليب العمل
٤	١١٨ - ١٥	ثانيا - معلومات استعرضها الفريق العامل وتتعلق بحالات اختفاء قسري أو غير طوعي في بلدان مختلفة
٤	٩٠ - ١٥	ألف - الحالات التي مازال فيها أكثر من ٢٠ تقريراً معلقاً من تقارير الاختفاء القسري أو غير الطوعي التي أحالها الفريق العامل إلى إحدى الحكومات
٤	٢٠ - ١٥	١ - الأرجنتين
٦	٢١	٢ - البرازيل
٦	٢٩ - ٢٢	٣ - كولومبيا
٩	٣٠	٤ - قبرص
١٠	٣٥ - ٣١	٥ - السلفادور
١٢	٤٥ - ٣٦	٦ - غواتيمالا
١٥	٤٧ - ٤٦	٧ - غينيا
١٦	٥١ - ٤٨	٨ - هندوراس
١٧	٥٣ - ٥٢	٩ - اندونيسيا
١٨	٥٥ - ٥٤	١٠ - جمهورية ايران الاسلامية
١٩	٦٠ - ٥٦	١١ - العراق
٢٠	٦٣ - ٦١	١٢ - لبنان
٢١	٦٨ - ٦٤	١٣ - المكسيك

المحتويات (تابع)

الفصل
ثانياً (تابع)

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>	
٢٣	٧٠ - ٦٩	١٤ - نيكاراغوا
٢٤	٧٥ - ٧١	١٥ - بيرو
٢٥	٧٨ - ٧٦	١٦ - الفلبين
٢٧	٨٥ - ٧٩	١٧ - سري لانكا
٢٩	٩٠ - ٨٦	١٨ - أوروغواي
		باء - حالات قام فيها الفريق العامل بإبلاغ حكومة معينة بما يقل عن ٢٠ حالة من حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي وما زالت معلقة
٣٢	١١٨ - ٩١	١ - أفغانستان
٣٢	٩١	٢ - أنغولا
٣٣	٩٦ - ٩٣	٣ - بوليفيا
٣٤	٩٨ - ٩٧	٤ - شيلي
٣٥	٩٩	٥ - الجمهورية الدومينيكية
٣٥	١٠١ - ١٠٠	٦ - اكوادور
٣٦	١٠٢	٧ - اثيوبيا
٣٧	١٠٤ - ١٠٣	٨ - هايتي
٣٧	١٠٨ - ١٠٥	٩ - المغرب
٣٩	١١٠ - ١٠٩	١٠ - باراغواي
٤٠	١١١	١١ - سيشيل
٤١	١١٣ - ١١٢	١٢ - الجمهورية العربية السورية
٤١	١١٤	١٣ - أوغندا
٤٢	١١٥	١٤ - فييت نام
٤٢	١١٦	١٥ - زائير
٤٣	١١٨ - ١١٧	١٦ - بلدان أخرى

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>الفقرات</u>	<u>الصفحة</u>
ثالثا -	معلومات بشأن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في جنوب افريقيا وناميبيا ، وهي حالات استعرضها الفريق العامل	١١٩ ٤٤
رابعا -	ملاحظات ختامية	١٢٠ - ١٢٦ ٤٥
خامسا -	اعتماد التقرير	١٢٧ ٤٧

المرفق

٤٨	رسوم بيانية توضح تطور حالات الاختفاء في الفترة ١٩٧٤- ١٩٨٦ في بلدان يزيد فيها عدد الحالات المحالة عن ١٠٠ حالة
----	---

مقدمة

- ١- يقدم الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي مرة أخرى في تقريره الى لجنة حقوق الانسان عرضا للجهود التي بذلها الفريق خلال عام ١٩٨٦ للمساهمة في استئصال ممارسات الاختفاء القسري أو غير الطوعي البغيضة .
- ٢- ويتبع هذا التقرير نفس الهيكل الذي اعتمد في السنتين الأخيرتين ، مركزا على المعلومات الملموسة التي تلقاها الفريق من الحكومات ومن أقارب الاشخاص المفقودين ، سواء مباشرة أو من خلال جمعياتهم أو المنظمات المعنية بحقوق الانسان . وترد فيه ، كما عهدنا في التقارير الماضية ، معلومات كاملة وصادقة بقدر الامكان عن الحالة في كل بلد . ومع ذلك ، ينبغي التركيز على أنه نظرا للأزمة المالية للأمم المتحدة كان من الضروري تخفيض حجم التقرير بقدر كبير ، وترتب على ذلك عرضه على نحو مركز ، بحيث لم يتيسر أن تدرج فيه كل التفاصيل التي أبلغ عنها .
- ٣- واضطرت القيود المالية أيضا الفريق العامل الغاء دورته لشهر حزيران/ يونيه التي تعقد عادة في نيويورك أو في منطقة أمريكا اللاتينية . وسمح الفريق لرئيسه بأن ينقل الى الحكومات التقارير التي تجمعت لديه في النصف الأول من عام ١٩٨٦ عن حالات الاختفاء ، ومع ذلك فقد بذل الفريق كل جهد ليوافق قدر الامكان الآثار السلبية لهذا الاجراء على أعماله . ونجح الفريق أيضا في الحصول على الاموال اللازمة لتلبية دعوة حكومة بيرو لزيارة ثانية يقوم بها عضوان من الفريق الى هذا البلد . ويرد التقرير الخاص بهذه الزيارة في الاضافة ١ لهذا التقرير .
- ٤- وتم تنقيح الرسوم البيانية التي تبين تطور حالات الاختفاء عبر السنين في البلدان التي أحيل الى حكوماتها أكثر من مائة حالة لكي تكون أدق وتسمح بمقارنة أكثر سهولة مع البلدان الأخرى المعنية . ولم ترد في التقرير معلومات عن النصف الثاني من عام ١٩٨٦ حيث أن أرقام هذه الفترة لم تكن بصفة عامة كاملة وقت اعتماد تقرير الفريق العامل . وترد الرسوم البيانية في المرفق .

أولا - أنشطة الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري
أو غير الطوعي خلال عام ١٩٨٦

ألف - الاطار القانوني لأنشطة الفريق العامل

٥- تم وصف الاطار القانوني لأنشطة الفريق العامل وصفا مسهبا في تقريره الأخيرين (١).

٦- وقد قررت لجنة حقوق الانسان في دورتها الثانية والأربعين ، في القرار ٥٥/١٩٨٦ المؤرخ في ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٦ ، أن تمتد لسنتين ، على أساس تجريبي ، ولاية الفريق العامل ، كما تحددت في قرار اللجنة ٢٠ (د - ٣٦) ، عملا بتوصيات الفريق العامل ، مع الاحتفاظ بالدورة السنوية للتقرير المقدم من الفريق العامل وعلى أن تعيد النظر في المسألة في دورتها الرابعة والأربعين . وعلاوة على ذلك ، كررت لجنة حقوق الانسان الأحكام الواردة في قرارها ٢٠/١٩٨٥ .

باء - اجتماعات الفريق العامل وبعثاته

٧- نتيجة للأزمة المالية للأمم المتحدة ، لم يعقد الفريق العامل سوى دورتين خلال الفترة موضع الاستعراض بدلا من الدورات الثلاث المعتادة . وقد تحتم ارجاء الدورة التاسعة عشرة للفريق العامل ، التي كان مقررا عقدها من ١٦ الى ٢٠ حزيران/ يونيه ١٩٨٦ في نيويورك ، حيث عقدت في مكتب الأمم المتحدة في جنيف من ٢٥ الى ٢٩ آب/ أغسطس ١٩٨٦ . وألغيت دورة أيلول/ سبتمبر المعتادة وعقدت الدورة العشرون في جنيف من ٣ الى ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ . وخفضت خدمات الترجمة الشفوية للفريق الى خمسة أيام للدورتين بالمقارنة الى ما مجموعه ٢١ يوما في الدورات السابقة .

٨- وعقد الفريق ، أثناء دورتيه ، سبع اجتماعات مع ممثلين لحكومات وتسع اجتماعات مع ممثلين لمنظمات حقوق الانسان وجمعيات أسر الاشخاص المفقودين والاقارب أو الشهود المعنيين مباشرة بالتقارير عن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي . ودرس الفريق العامل ، كما كان الحال في السنوات السابقة ، المعلومات المتعلقة بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الواردة من كل من الحكومات والمصادر غير الحكومية ، وبت في صلاحية قبول الحالات ، واحالتها الى الحكومات المعنية وتلقي الايضاحات بشأنها ، ونظر أيضا في تطوير أساليب عمله .

٩- وطبقا للفقرة ٨ من القرار ٥٥/١٩٨٦ وبناء على دعوة من الحكومة ، قام عضوان من الفريق العامل بزيارة الى بيرو من ٣ الى ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ . ونظر الفريق العامل في التقرير المتعلق بالزيارة ووافق عليه في دورته العشرين ، وهو يرد في الاضافة ١ للتقرير الحالي .

جيم - المراسلات مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية وأقارب المفقودين

١٠- تلقى الفريق العامل في عام ١٩٨٦ قرابة ٢٠٠ ٣ تقرير عن حالات للاختفاء القسري أو غير الطوعي وأحال الى الحكومات المعنية ٩٦٢ حالة أبلغ عنها حديثا . وأحيلت بقية التقارير ثمانية

الى مصادرها لانها تفتقر الى معلومات مفصلة بما فيه الكفاية * وأحال الفريق أيضا الى الحكومات ، حسب الاقتضاء ، ملخصات للحالات المعلقة وأبلغها بالايضاحات أو المعلومات الجديدة التي وردت من المصادر *

١١- وظل الفريق يتلقى كثيرا من التقارير ذات الطابع العام التي تصف ظروف أو سمات حالات الاختفاء في بلدان مختلفة ، شملت ، في بعض الحالات ، مزاعم عن مضايقات أو تهديدات موجهة الى أعضاء رابطات أقارب الاشخاص المفقودين (أنظر أيضا الفقرتين ١٩ - ٢٠ من E/CN.4/1986/18) . وكما كان الحال في السنوات السابقة ، فقد لاحظ الفريق بقلق خاص هذه الظاهرة الأخيرة ونبيه الحكومات الى مسؤوليتها عن حماية أقارب الاشخاص المختفين من التخويف ، أو الاضطهاد . وتلقى الفريق أيضا التماسات عديدة من أفراد أو منظمات تعرب عن التأييد لاقرار صك دولي بشأن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي ، على نحو ما اقترح الاتحاد الامريكي اللاتيني لرابطات أقارب المحتجزين المختفين *

١٢- وينبغي أن تضاف الى القائمة الواردة في التقريرين السابقين المنظمات التالية التي أجرى الفريق العامل اتصالات معها خلال العام الحالي :

(لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في أمريكا الوسطى) ، سان خوسيه ؛ Comisión para la
Defensa de los Derechos humanos en Centro América (CODEHUCA)
اللجنة الدولية للافراج عن المحتجزات و " المختفيات " في العراق ، لندن ؛
لجنة المحامين الدولية لحقوق الانسان في مينيسوتا ، (مينيابولس) *

١٣- وفيما يتعلق بالمعلومات الواردة بالنسبة لتنفيذ قرار الجمعية العامة ١٩٧٣/٣٣ ، فلم تصل ردود أخرى على الاستبيان الذي عممه الفريق العامل في عام ١٩٨٥ *

دال - أساليب العمل

١٤- لم يجر الفريق العامل أي تغييرات أخرى في أساليب العمل التي تم وصفها في التقريرين السابقين . ولكن نظرا لارجاء الدورة التاسعة عشرة للفريق العامل الى الاسبوع الاخير من آب/أغسطس ، فقد فوض الفريق الرئيس في أن يحيل الى الحكومات جميع الحالات التي ترد فيما بين كانون الثاني/يناير وحزيران/يونيه ١٩٨٦ ، التي تستوفي معايير الصلاحية للقبول ولا تقتضي أية دراسة خاصة ، في الوقت الذي كان ينبغي أن تحال فيه عادة ، لو كان قد أبقى على جدول الاجتماعات الأصلي . واعتبر هذا التدبير ضروريا لتفادي تأخير غير معقول في احالة هذه الحالات التي تعذرت معالجتها بموجب اجراء البت العاجل ولاعطاء الحكومات الوقت الكافي لاجراء التحقيقات وابلاغ الفريق عن النتائج لادراجها في التقرير الحالي *

ثانيا - معلومات استعرضها الفريق العامل وتتعلق بحالات اختفاء قسري أو غير طوعي في بلدان مختلفة

ألف - الحالات التي مازال فيها أكثر من ٢٠ تقريراً معلقاً من تقارير الاختفاء القسري أو غير الطوعي التي أحالها الفريق العامل إلى إحدى الحكومات

١ - الأرجنتين

المعلومات المستعرضة والمحالة إلى الحكومة

١٥ - سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بحالات الاختفاء بالارجنتين في تقاريره الستة السابقة المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان^(١) . وخلال عام ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل إلى الحكومة ٢١ حالة جديدة أبلغ بها ، منها ٨ حالات في رسالة موعرخة في ١ تموز/ يوليه ، و ٩ حالات في رسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ، و ٤ حالات في رسالة موعرخة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ . وقدم الفريق العامل إلى الحكومة أيضا معلومات مستكملة عن حالتين محاليتين من قبل .

١٦ - وأبلغ الفريق العامل الحكومة أيضا برسالتين موعرختين في ١٠ أيلول/ سبتمبر و ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ بما أعربت عنه منظمات الأقارب من قلقها البالغ إزاء العقبات التي واجهتها عند مبادرتها بأعادة أطفال الأشخاص المفقودين ، الذين تم العثور عليهم بعد بحث دام أعوام ، إلى أسرهم الشرعية ؛ وفي ثلاث حالات لم يستدل على الأسر التي وضع الأطفال تحت رعايتها مما نتج عنه اختفاء الأطفال للمرة الثانية .

معلومات وآراء واردة من أقارب الأشخاص المفقودين أو من منظمات غير حكومية

١٧ - ترجع الحالات الـ ٢١ الجديدة التي تم الإبلاغ بها إلى الفترة ١٩٧٥-١٩٨٠ ، ومصدرها منظمة جدات ساحة مايو . وتتعلق هذه الحالات بأزواج أو أمهات اختفوا ومعهم أطفالهم أو بنساء كن حوامل وقت القبض عليهن (٤ أطفال و ٨ نساء حوامل و ٩ بالغين) . وتتصل الحالات المستكملة بامرأتين مفقودتين لم يشر من قبل إلى انهما كانتا حاملين وقت القبض عليهما . وفي إحدى الحالات الثلاث للأطفال المفقودين المشار إليها أعلاه ، أبلغت " الجدات " بأن الطفلة قد اختفت لأول مرة في عام ١٩٧٦ مع أبويها ، وأنه عثر عليها في عام ١٩٨٣ مسجلة كابنة لأحد أعضاء دائرة المعلومات التابعة للدولة . واستهلت الإجراءات ، ولكن في اليوم السابق للموعد المقرر لإجراء اختبار الدم على الطفلة فرّ الأب المفترض مع الطفلة . ووفقا " للجدات " ، سجل الطفلان الآخران المولودان في نيسان/ أبريل ١٩٧٧ أثناء اعتقال أمهما باعتبارهما طفلي مفوض مساعد بالشرطة الاتحادية فرّ هو الآخر معها أيضا عندما أمرت المحكمة بإجراء اختبار الدم . وأبلغت " الجدات " أيضا بأنه تم العثور على طفل مفقود آخر من بين الأطفال المدرجين في ملفات الفريق العامل .

١٨ - وأعربت منظمات أخرى مثل منظمة أقارب الأشخاص المختفين والمحتجزين لأسباب سياسية عن قلقها بصدد التأخير في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد الأشخاص الذين تعرف عليهم الشهود باعتبارهم مسؤولين عن الاختفاء القسري أو غير الطوعي في الأرجنتين . وانتقدت هذه المنظمة بالذات

التعليمات التي أصدرها وزير الدفاع الى النائب العام بالمجلس الاعلى للقوات المسلحة والتي تقضي بعدم اعتبار العسكريين مسؤولين عن الجرائم المرتبطة بانتهاكات حقوق الانسان في ظل الحكومات العسكرية الا عندما يتجاوز المروعوس الأوامر الصادرة اليه .

معلومات وآراء وردت من الحكومة

١٩- تلقى الفريق العامل ردودا من الحكومة بشأن ١٤ حالة محالة في عام ١٩٨٦ . وفي ثمانية حالات ، أشارت الحكومة الى المحاكم الوطنية التي تباشر الدعاوى أمامها ، كما أشارت الى أن الحالات الست الاخرى لم تبلغ الى اللجنة الوطنية المعنية بحالات اختفاء الأشخاص (CONADEP) (أنظر الوثيقة E/CN.4/1986/18 ، الفقرات ٥٢ - ٥٦) ، ونتيجة لذلك تعذر على الحكومة مباشرة الدعاوى بشأنها .

٢٠- وبمذكرة شفوية موعرخة في ٨ تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٦ ، أحالت البعثة الدائمة للارجنتين لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف طلبا مقدما من محكمة الاستئناف الوطنية للجرائم الجنائية والتأديبية الاتحادية بالعاصمة الاتحادية للحصول على معلومات بشأن تواريخ ومصادر بلاغات تتعلق باختفاء ٢٢ شخصا أحال الفريق العامل حالاتهم الى الحكومة . ونظر الفريق العامل في هذا الطلب في دورته العشرين وقام ، وفقا لمعايير التقديرية ، بتقديم معلومات عن أربعة مصادر صرحت له بذلك .

ملخص احصائي

أولا -	الحالات المعلقة	٣ ٣٦٨
ثانيا -	مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة	٣ ٤١٤
ثالثا -	ردود الحكومة	
(أ)	مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل	٨٥٩
(ب)	حالات أوضحتها ردود الحكومة (أ)	٢٨
رابعا -	حالات أوضحتها مصادر غير حكومية	١٨

(أ) وجب استبعاد ثلاثة ايضاحات تتعلق بأطفال مفقودين ولدوا أثناء احتجاز أمهاتهم من الاحصاءات نظرا لعدم احالة حالاتهم بطريقة منفصلة في أي وقت من الأوقات .

٢ - البرازيل

٢١- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بالبرازيل في تقاريره الخمسة الأخيرة المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان^(١) . وأحال الفريق العامل إلى الحكومة في رسالة موعرخة في ٢٢ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ حالة واحدة جديدة تم الإبلاغ بها . وكانت لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان فـي المخروط الجنوبي المتفرعة عن اللجنة المطرانية الرعوية المعنية بحقوق الإنسان والمعدمين (CLAMOR) هي التي أبلغت عن هذا الشخص المفقود الذي زعم أنه اختطف في آذار/مارس ١٩٨٤ أثناء سفره بين أوروغوايانا وساو باولو .

ملخص احصائي

٤٥	أولا - الحالات المعلقة
٤٥	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل إلى الحكومة
	ثالثا - ردود الحكومة :
٩	(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل
صفر	(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة

٣ - كولومبيا

المعلومات المستعرضة والمحالة إلى الحكومة

٢٢- سجلت الأنشطة السابقة للفريق العامل فيما يتعلق بكولومبيا في تقريره الأخير المقدم إلى لجنة حقوق الإنسان^(١) . وفي عام ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل إلى حكومة كولومبيا ٣٥١ حالة اختفاء جديدة تم الإبلاغ بها ، منها ١٤٤ حالة في رسالة موعرخة في ١ تموز/يوليه ، و ١٧٧ حالة في رسالة موعرخة في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ، و ٣٠ حالة في برقيات مختلفة بمقتضى إجراء البت العاجل .

المعلومات والآراء الواردة من أقارب الاشخاص المفقودين أو من منظمات تمثل أقارب الأشخاص المفقودين

٢٣- قدمت اللجنة الدائمة للدفاع عن حقوق الإنسان (CPDDH) الاغلبية العظمى من الحالات . وأبلغ عن وقوع معظم هذه الحالات فيما بين عامي ١٩٧٩ و ١٩٨٦ ، ومع ذلك يرجع بعضها إلى عام ١٩٧٦ . وأبلغت منظمة العفو الدولية عن ١٧ حالة من تلك الحالات التي أحيلت بموجب إجراء البت العاجل ، كما قدم أحد الاقارب حالة واحدة . وتضمنت جميع الحالات معلومات عن مكان وتاريخ عمليات القبض أو الاختطاف وعن الاشخاص المعتقد بأنهم قد نفذوها . وتفيد التبليغات

بأن معظم عمليات القبض قد تمت في مناطق سانتاندر ، وأنتيوكيا ، وكاكيتا ، وفالي وزعم بأنها تمت عن طريق أفراد عسكريين أو من الشرطة أو من قوات الأمن • وببرقية موقعة في ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، طلبت اللجنة الدائمة ولجنة التضامن مع السجناء السياسيين ورابطة أقارب السجناء المختفين ، والسيد هرناندو هورتادو العضو بالبرلمان الكولومبي من الفريق العامل النظر في القيام بزيارة لكولومبيا للتحقق من الوضع على الطبيعة •

٢٤- واجتمع ممثل للجنة الدائمة بالفريق العامل أثناء دورته العشرين • وأكد أن العنف الرسمي ناتج عن استراتيجية مقاومة العصيان التي تضطلع القوات المسلحة في تنفيذها بالدور الرائد • وتمثل حالات الاختفاء جزءا من هذه الاستراتيجية ، التي تشارك فيها القوات العسكرية ، والشرطة ، وقوات الامن ، وكذلك المجموعات شبه العسكرية • وأشار الى أن أحد المحامين العاميين السابقين قد اعترف علنا بأن الكثير من حالات الاختفاء وغيرها من انتهاكات حقوق الانسان تعزى الى السلطات الرسمية مثل رجال الامن والجنود والشرطة • ووفقا للمعلومات التي جمعتها اللجنة الدائمة ، تنتمي الاغلبية العظمى من الاشخاص المبلغ عن فقدانهم بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٨٦ الى فئتي المزارعين والعمال ، ولكنهم يضمون أيضا زعماء سياسيين ونقابيين وكذلك طلبة ومدرسين • وقال ان التحريات التي أجرتها منظمته أسفرت عن أن القوات العسكرية أو "قوات غير محددة الهوية" هي المسؤولة في معظم الحالات عن الاختفاء ، كما أشارت التحريات أيضا في عدد من الحالات الى الشرطة وأجهزة الأمن التابعة لها ، وكذلك الى المجموعات شبه العسكرية • كذلك اصطحب عدد كبير من الأشخاص المفقودين الى المباني العسكرية ومباني أجهزة الأمن أو الشرطة ثم تم ترحيلهم منها الى أماكن مجهولة • وكانت التقارير التي وردت من أشخاص اختفوا لبعض الوقت ثم نجحوا في الهروب أو أطلق سراحهم بعد ذلك تمثل أدلة اضافية في هذا الصدد •

المعلومات والآراء الواردة من الحكومة

٢٥- أنهى الفريق العامل خلال الفترة قيد الاستعراض تحليل المعلومات التي تلقاها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥ من مكتب النائب العام في كولومبيا (أنظر E/CN.4/1986/18 ، الفقرة ٧٧) • واشتملت هذه المعلومات على ما يبلغ مجموعه ٣١ حالة سبقت إحالتها الى الحكومة ، واعتبر الفريق أن الامور اتضحت بالنسبة لـ ٢١ من الحالات المعنية • وقام الممثل الدائم لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بمقتضى رسائل موقعة في ٧ كانون الثاني/يناير و ٢٣ تموز/يوليه و ١١ آب/أغسطس ١٩٨٦ بتوضيح الامور بالنسبة لثمانى حالات أخرى احيلت الى الحكومة من قبل بموجب اجراء البت العاجل •

٢٦- واستقبل الفريق العامل خلال دورته التاسعة عشرة عضوا بالبعثة الدائمة لكولومبيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف وذكر هذا العضو ، في جملة أمور ، أن عمليات القتل الناتجة عن الأعمال الانتقامية لرجال العصابات ضد المويديين السابقين أو عن الخصومات فيما بين تجار المخدرات أدت في حالات كثيرة الى اختفاءات كان من الصعب على السلطات أن تجد تفسيرها لها • وقال أيضا أنه ينبغي أن يلتزم الفريق العامل بالحرص الشديد بصدد بعض الشكاوي الواردة والتي لا تستهدف سوى تشويه سمعة الحكومة • فحالات انتهاك حقوق الانسان الناتجة عن تجاوزات السلطات قليلة جدا وجاري التحقيق فيها بدقة من جانب مكتب النائب العام • وأضاف أن بعض الحالات التي

أحالتها الفريق العامل الى حكومته يجري ايضا النظر فيها من جانب أجهزة أخرى تابعة للأمم المتحدة ، وأنه ينبغي تجنب مثل هذا ازدواج في الاجراءات • وقدم عضو البعثة الى الفريق خطابا من نائب الممثل الدائم جاء فيه أن حكومة كولومبيا لا تسمح بقبول شكاوي لا تتفق مع متطلبات القبول الواردة في البروتوكول الاختياري الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والتي ترى حكومته انها تنطبق بالقياس • وفي مذكرة شفوية أخرى قدمت البعثة الدائمة للفريق العامل وثائق موجهة الى اللجنة المعنية بحقوق الانسان بشأن حالتين • ورد الفريق العامل برسالة موعرخة في ٣ أيلول/ سبتمبر قائلا ان اجراءاته غير مرتبطة بأي شكل من الاشكال بمعايير القبول الواردة في البروتوكول الاختياري ، وأن الجهود الانسانية المحضة التي يبذلها الفريق العامل لتخفيف الكرب والأسى الذي يلحق بأقارب الاشخاص المعتبرين مفقودين ، كما اقترتها وأيدتها لجنة حقوق الانسان مرارا ، تختلف كثيرا عن أهداف ونطاق وانطاق البروتوكول الاختياري وبالتالي تقتضي نهجا يتسم بدرجة أقل بكثير من الطابع الرسمي •

٢٧- وأرسل الممثل الدائم الى الفريق العامل برسالته الموعرخة في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٨٦ نص القرار ٢٢ • الذي اعتمدته مكتب النائب العام في ٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ ، والذي يدعو الى انشاء لجنة لحقوق انسان تكون تابعة للدولة لتناول شئون حقوق الانسان بوجه عام ، وتهتم على وجه خاص بمسائل مثل الاختفاء ، ومزاعم القبض غير المشروع ، ومعاملة الاشخاص الذين تحتجزهم السلطات ، والعلاقات بين أعضاء مجتمعات السكان الاصليين والسلطات • وتدخل اللجنة ولاية النظر في الشكاوي وطلب التقارير واجراء التحقيقات ، وتقييم النتائج التي تتوصل اليها ، ومناقشة الأمور التي يثيرها أعضاؤها ، والتماس تعاون السلطات الحكومية الملائمة • ويعاون اللجنة فريق عامل دائم ، وتم تعيين أعضاؤه (من موظفي مكتب النائب العام الذين قام وكيل النائب العام بتسميتهم) بالمرسوم ١١٤ الصادر في ٢٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥ • ويتلقى الفريق العامل الدائم الشكاوي ويفضّل بالتحقيقات الأولية ، ويتمتع لدى القيام بذلك بسلطة تفتيش المباني العسكرية والمحاكم الجنائية والمؤسسات العامة أو الخاصة •

٢٨- وقدم نائب الممثل الدائم الى الفريق العامل في رسائل موعرخة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ردود حكومته بشأن ٤٠ حالة من حالات الاختفاء التي سبق أن أحيلت اليها • واعتبر بفضل هذه الردود أن الأمور قد اتضحت بالنسبة لثلاث حالات اضافية • وكانت سبعة ردود تشيّر الى حالات سبق اعتبار أنها قد استوضحت ، وذكرت باقي الردود أن التحقيقات لاتزال مستمرة أو أنه قد تم حفظ الحالات لعدم وجود شهود أو لعدم تعاون الاقارب • وقدم نائب الممثل الدائم أيضا الى الفريق العامل ملاحظات ذات طابع عام أدلى بها نائب الوزير المختص بالوكالات الدولية والمؤتمرات بوزارة الخارجية • وترى الحكومة أن من غير المقبول احالة حالات وقعت في تاريخ يرجع الى عام ١٩٧٦ وطلبت من الفريق العامل اتخاذ قرار رسمي بوضع حد زمني لتلقي الشكاوي • فضلا عن ذلك ، وجهت شكاوي مباشرة الى هيئات دولية ، وأحيلت الى الحكومة حالات لم يخطر بها الشاكون السلطات الوطنية أصلا • ولذلك طلبت الحكومة ضرورة الاشارة في الحالات المحالة لها في المستقبل الى السلطة الكولومبية التي أخطرت بحالة الاختفاء المبلغ بها وبالمحكمة التي تنظر الدعوى مادام الاختفاء يعتبر في قانون العقوبات في كولومبيا صورة من صور الاختطاف •

٢٩- ورغم اعتراف الفريق العامل بأهمية القضية التي تثيرها حكومة كولومبيا ، فقد رد بأن الفريق قد تجنب منذ انشائه الاخذ بحد زمني ، ولم يتمكن في دورته العشرين من اتخاذ قرار بصدد احتمال التخلي عن هذه الممارسة لأنه اعتبر أن القضية تحتاج الى مزيد من الدراسة • وعلاوة على ذلك أشار الفريق العامل الى أنه يقوم لدى دراسة حالات الأشخاص المبلغ عن اختفائهم ببذل كل جهد للحصول على المعلومات التي تطلبها الحكومة من المصادر التي قدمت الشكاوي • ومع ذلك ، ووفقا للاجراءات السارية على جميع البلدان ، يحيل الفريق الحالات التي يعجز عن الحصول بشأنها على جميع التفاصيل المطلوبة الى الحكومات شريطة الوفاء بالمعايير العامة التي وضعها الفريق العامل لاحالة حالات الاختفاء الى الحكومات •

ملخص احصائي

٤٩٧	أولا - الحالات المعلقة
٥٣٤	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
	ثالثا - ردود الحكومة :
٧٩	(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل
٣٢	(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة (أ)
٥	رابعا - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية

(أ) أشخاص طلقاء : ٣

أشخاص أطلق سراحهم : ١٥

أشخاص محتجزون : ٨

أشخاص متوفون : ٦

٤ - قبرص

٣٠- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بقبرص في تقاريره الستة السابقة المقدمة الى لجنة حقوق الانسان^(١) • وكما حدث في الماضي ، سيظل الفريق مستعدا لمساعدة اللجنة المعنية بالأشخاص المفقودين في قبرص ، حسب الاقتضاء ، إذا ما طلب اليه ذلك • ولاحظ الفريق العامل مع الارتياح أن اللجنة واصلت جهودها بنشاط في عام ١٩٨٦ وانها عقدت ثماني دورات اشتملت على ٢٦ جلسة •

٥ - السلفادور

المعلومات المستعرضة والمحالة الى الحكومات

٣١- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بالسلفادور في تقاريره الستة الاخيرة المقدمة الى لجنة حقوق الانسان^(١) وفي عام ١٩٨٦ ، أحال الفريق الى الحكومة ما مجموعه ٧١ حالة اختفاء جديدة أبلغ بها ، منها ٨ حالات في رسالة موعرخة في ١ تموز/ يوليه ، و ٥ حالات في رسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ، و ٢٦ حالة في رسالة موعرخة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ، و ٣٢ حالة ببرقيات مختلفة بمقتضى اجراء البت العاجل .

معلومات وآراء واردة من أقارب الأشخاص المفقودين أو من منظمات غير حكومية

٣٢- وردت البلاغات بحالات الاختفاء الجديدة من المنظمة المسيحية للمساعدة القانونية، واللجنة السلفادورية (غير الحكومية) لحقوق الانسان ، ولجنة المونسنيور أوسكار أرنولفو روميرو لامهيات وأقارب السجناء السياسيين والمختفين والمغتالين السلفادوريين ، ورابطة أقارب المحتجزين المختفين في أمريكا الوسطى (ACAFADE) ، ومنظمة العفو الدولية . وأفادت التقارير أن معظم عمليات القبض أو الاختطاف وقعت في عامي ١٩٨٥ و ١٩٨٦ في منزل الشخص المفقود أو مقر عمله أو في مكان عام محدد كالسوق أو موقف الحافلات ، ودارت هذه الحوادث أساسا في مقاطعة ومدينة سان سلفادور . وكان أغلب المهن المذكورة للأشخاص المفقودين هي مزارع أو عامل أو طالب . وأطلق على القوات التي زعم أنها مسؤولة عن عمليات القبض وصف أعضاء في الجيش ، أو القوات الجوية ، أو الشرطة الوطنية ، أو الحرس الوطني ، أو شرطة الخزانة (Policía de Hacienda) ، أو الشرطة الجمركية ، أو مجرد رجال مسلحين يرتدون ملابس مدنية . وفي حالات كثيرة ، أبلغ بأن الالتماسات التي قدمت بالنيابة عن الأشخاص المفقودين لاجراءهم أمام المحكمة وكذلك الاستفسارات التي قدمت الى دوائر الامن لم تسفر عن أي نتيجة . ولقد أبلغت المصادر أنه قد تم ايضاح أربع حالات (ثلاثة أشخاص محتجزين وشخص واحد أطلق سراحه) . وأيدت المصادر في ثلاث حالات الايضاحات المقدمة من الحكومة .

٣٣- وأبلغت عدة منظمات من تلك المذكورة أعلاه ، واتحاد أمريكا اللاتينية لرابطات أقارب المحتجزين المختفين (FEDEFAM) ان قوات مشتركة من الشرطة والجيش قامت بتفتيش مكاتب منظمات حقوق الانسان الكائنة في منطقة لا اسبرانزا ، سان سلفادور ، في ١٣ أيار/ مايو ١٩٨٦ ، وأعربت عن قلقها البالغ للسجن الانفرادي المؤقت ، وسوء المعاملة ، والمضايقات التي تعرض لها بعض اعضائها . وانتقدت رابطة أقارب المحتجزين المختفين في أمريكا الوسطى والمنظمة المسيحية للمساعدة القانونية أيضا أساليب التحقيق التي تستخدمها اللجنة (الحكومية) لحقوق الانسان لتحديد أماكن الأشخاص المفقودين ، وذكرت أنها سطحية وبيروقراطية وأنه لا ينبغي للفريق العامل أن يقبل النتائج المبلغ بها تلقائيا .

معلومات وآراء واردة من الحكومة ومن اللجنة (الحكومية) لحقوق الانسان في السلفادور

٣٤- تلقى الفريق العامل معلومات كتابية من الحكومة ومن اللجنة (الحكومية) لحقوق الانسان في السلفادور فيما يتعلق ب ١٧ حالة . وقد أوضحت هذه الردود أربع حالات (ثلاثة أشخاص

محتجزين وشخص واحد أطلق سراحه) • وفيما يتعلق بحالتين ، أجل الفريق العامل القرار الى دورته المقبلة لاتاحة وقت كاف للمصدر لتقديم الرد • وذكرت الحكومة أيضا أن الاختطاف لم يسجل فـي حالة واحدة لدى اللجنة (الحكومية) لحقوق الانسان وأن التحقيقات في بقية الحالات لم تسفر عن نتائج •

٣٥- واستمع الفريق العامل أثناء دورته التاسعة عشرة الى نائب الممثل الدائم للسلفادور لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف الذي أوضح سياسة الحوار التي تنتهجها مع حركة حرب العصابات ، وقال ان من مبادئها السماح بمشاركة جميع المجموعات السياسية في العملية الديمقراطية • وقال أيضا ان عدد الاغتيالات السياسية قد انخفض كثيرا بالمقارنة بعام ١٩٨٠ وذلك نتيجة للسياسة الديمقراطية التي تنتهجها حكومته • ثم أوضح أن استمرار تقييد الحق في حرية التعبير والحق في حرية الصحافة لا ينطبق الا على بعض المجموعات المتطرفة • كما قال ان الحكومة تفتقر ، رغم كل جهودها ، الى وسائل ضمان الأمن العام وانه ينبغي أن يوءخذ في الاعتبار أن حركة حرب العصابات مسؤولة عن انتهاكات لحقوق الانسان تفوق كثيرا الانتهاكات التي تعزى الى قوات الأمن •

ملخص احصائي

٢٠٦٨	أولا - الحالات المعلقة
٢٣٦٧	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
	ثالثا - ردود الحكومة :
٣٦٩	(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل
٢٨٣	(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة (أ)
١٦	رابعا - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية (ب)

(أ) أشخاص في السجن : ١٦٥

أشخاص أطلق سراحهم : ١١٤

أشخاص أبلغ عن وفاتهم رسميا : ٤

(ب) أشخاص في السجن : ٤

أشخاص أطلق سراحهم : ١٠

أشخاص أبلغ عن وفاتهم : ١

أشخاص طلقاء : ١

٦ - غواتيمالا

المعلومات المستعرضة والمحالة الى الحكومة

٣٦- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بغواتيمالا في تقاريره الستة الاخيرة المقدمة الى لجنة حقوق الانسان^(١). وخلال عام ١٩٨٦، أحال الفريق العامل الى حكومة غواتيمالا ٥٨٩ حالة جديدة أبلغ بها منها ٤٣ حالة أحييت ببرقيات مختلفة بمقتضى اجراء البت العاجل، و ٥٣ حالة برسالة موعرخة في ١ تموز/ يوليه، و ٤٢ حالة برسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر، و ٤٥١ حالة برسالة موعرخة في ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦. وأحال الفريق العامل أيضا برسالتيه الموعرختين في ١ تموز/ يوليه و ١٠ أيلول/ سبتمبر ٦٠ حالة مستكملة بمعلومات جديدة تلقاها موعرًا من المصادر.

٣٧- واستعرض الفريق العامل جميع حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي المحالة الى الحكومة منذ عام ١٩٨٠ للتأكد من أن لدى الحكومة وصفا تفصيليا كافيا لكل حالة. وحذفت ستون حالة لأن المصادر قد عجزت عن تقديم معلومات تكميلية كافية وفقا لمعيار الفريق. وحذفت أيضا ست حالات وجد أنها سجلت وأحييت مرتين بطريق الخطأ. وقدم الفريق العامل الى الحكومة، برسالة موعرخة في ١٧ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦، قائمة منقحة ومستكملة أدرجت فيها جميع الحالات المعلقة حتى تاريخه.

المعلومات والآراء الواردة من أقارب المفقودين أو من المنظمات غير الحكومية

٣٨- بلغت المنظمات التالية عن الحالات المحالة في ١٩٨٦ : منظمة العفو الدولية، فريق التعاضد في غواتيمالا، اللجنة الغواتيمالية لحقوق الانسان، لجنة السلم والعدل في غواتيمالا ولجنة محامي مينيسوتا الدولية لحقوق الانسان. وأحييت حالات قليلة من الأقارب مباشرة. كما تلقى الفريق العامل معلومات وبيانات من رابطة أمريكا الوسطى لأقارب المحتجزين المختفين ومن لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في أمريكا الوسطى.

٣٩- وتتعلق التقارير المحالة في ١٩٨٦ بحالات اختفاء وقعت خلال الفترة ١٩٧٨-١٩٨٦ على النحو التالي : ٢ في ١٩٧٨ و ١٧ في ١٩٨٠ و ٩٤ في ١٩٨١ و ١٣٩ في ١٩٨٢ و ٥٨ في ١٩٨٣ و ٦٩ في ١٩٨٤ و ٨٦ في ١٩٨٥ و ١٢٢ في ١٩٨٦. وتعكس الحالات التي حدثت خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٨٠ أنماطا مماثلة لتلك التي ورد وصفها في الفقرة ١٠٥ من الوثيقة E/CN.4/1986/18. وتفيد التقارير المتعلقة بحالات الاختفاء التي حدثت في ١٩٨٦ بأن الوقف والاختطاف تم في ٤٧ حالة على يد مجموعة رجال يرتدون ملابس عادية، وأن الرجال الذين قاموا بعملية الاختطاف في ٣٩ حالة من هذه الحالات، يعتقد أنهم ينتمون الى قوات الأمن أو الى مجموعات شبه عسكرية. وألقيت المسؤولية في حالات أخرى على دوائر الامن (٤٩ حالة) وعسكريين (١٦ حالة) والشرطة (٦ حالات) أو "قوات الحكومة" (٤ حالات). كما أفادت المصادر أنه تم استيضاح الامر بالنسبة لأربع حالات.

٤٠- وأكدت المنظمات أن حالات الاختفاء القسري وغير الطوعي ظلت تحدث في غواتيمالا بأنماط مماثلة لتلك التي كانت سائدة في ظل الحكومات السابقة، مشيعة جوا من عدم الأمن والرعب،

وخاصة في المناطق الريفية • فتبدأ معظم حالات الاختفاء بعملية اختطاف يقوم بها رجال مسلحون مجهولو الهوية يقودون سيارات ، ويقتحمون المنازل أو أماكن أخرى ، أو يقيمون المتاريس في الطرق ويعملون علنا وبلا أي قصاص مما يعني ضمنا مسوؤلية الحكومة أو على الأقل تواطؤها • وتفيد المنظمات بأن عدم القصاص هذا إنما يدل على أن القوى السرية التي تنظمها القوات المسلحة وتسيطر عليها مازالت سليمة وتعمل بحرية • ومن أمثلة هذه القوى حالة مجموعة من الرجال المسلحين بملابس عادية (يعرفون بأنهم أعضاء المجموعة ٢ من دائرة مخابرات الجيش) الذين اختطفوا مدرسة • وقد قامت الشرطة بعد ذلك بانقاذها وأطلقت سراحها ولكنها لم تلق القبض على مختطفها رغم أنهم كانوا معها في ذلك الوقت • وأفادت بأنها احتجزت في جوتيا في المخيم العسكري رقم ١٠ حيث رأت أشخاصا آخرين أبلغ عن أنهم مفقودون •

٤١- واشتكت المنظمات من أن الجهود المبذولة للتحقيق في الانتهاكات المبلغ عنها والسعي الى اصلاح الوضع قد باءت بالفشل • فأوامر الاحضار أمام المحكمة المقدمة نيابة عن آلاف الأشخاص المختلفين لم تسفر عن نتائج ايجابية الا في حالات قليلة استثنائية فقط • أما لجنة التحقيق التي كان الرئيس قد وعد علنا بانشائها فلم تبدأ عملها بالمرّة • وتتأخر التحقيقات القضائية بسبب تخصيص قاض واحد لاجراءات الاحضار أمام المحكمة التي تنطوي على التحقيق في الآلاف من حالات الاختفاء المبلغ عنها • هذا علاوة على أن الشهود في حالات القبض أو الاختطاف لم يحظوا بحماية كافية وكانوا يخشون من ثم الادلاء بشهادتهم • وأفادت أيضا منظمات الاقارب بأنها تتعرض باستمرار لتهديدات ومضايقات من أشخاص مجهولي الهوية وأبلغت بصفة خاصة عن أن أعضاء الجيش أدلوا ببيانات تهديدية ضد رئيس فريق التعاضد •

المعلومات والآراء الواردة من الحكومة

٤٢- بعثت حكومة غواتيمالا ، في رسائل عديدة وردت خلال العام ، بردودها الى الفريق العامل على ١٠ حالات موضحة ست منها • وبمذكرات شفوية موعرخة في ١٥ نيسان/ أبريل و ١٧ و ٢١ تموز/ يوليه ١٩٨٦ أحالت الحكومة ثلاث نشرات صحفية أصدرتها • ودحضت النشرة الاولى ما ورد على لسان رئيس فريق التعاضد ونشرته الصحف الاوروبية من بيانات أعطت في رأي الحكومة صورة متحيزة عن الحالة في غواتيمالا ، لأنها تغيرت تغيرا جذريا في ظل الحكومة الجديدة ، ولم يعد هناك الا عدد قليل جدا من الجرائم السياسية • ونقلت النشرة الثانية نص الحديث الصحفي مع أمين المؤتمر الاسقفي في غواتيمالا الذي صرح بأنه ينبغي لفريق التعاضد أن يواجه طلبات التحقيق في حالات الاختفاء بالطرق القانونية وان حل حالات محددة يجب أن ينتج عن دراسة قانونية • وتضمنت النشرة الثالثة نداء وجهته المحكمة العليا الى جميع المعنيين لاحالة المعلومات ذات الصلة الى المحكمة الجنائية الابتدائية التاسعة بغرض التوصل الى تحديد أماكن الافراد المفقودين ، وأعلنت عن تعيين قاض " يتمتع بكامل السلطة والدعم لادارة واستكمال التحقيقات اللازمة من أجل التوصل الى تحديد أماكن الاشخاص المعنيين " •

٤٣- وبمذكرة شفوية موعرخة في ٣١ تموز/ يوليه ١٩٨٦ ، أفادت الحكومة بأنها بعد أن حلت البوليس السري السابق ، لن تسمح بمواصلة عمليات المجموعات شبه العسكرية في البلد • وبمذكرة شفوية موعرخة في ٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ ، أحاطت الحكومة الفريق العامل علما برد رئيس

غواتيمالا على فريق التعاضد الذي يفيد بأنه سيتم انشاء لجنة حكومية يرأسها رئيس الجمهورية لمواصلة التحقيقات بغية التوصل الى تحديد أماكن المفقودين وتقديم تقرير قبل نهاية عام ١٩٨٦ .

٤٤- وفضلا عن ذلك ، أحالت حكومة غواتيمالا الى الفريق العامل ، بمذكرة شفوية موعرخة في ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ ، نسخا من الوثائق التالية : مرسوم من المحكمة العليا بقبول طلبات احضار أمام المحكمة تخص أكثر من ٢٠٠٠ حالة ، وتعيين قاض بسلطات واسعة للتحقيق في هذه الحالات ؛ قرار المحكمة العليا بأن تحال الى القاضي سالف الذكر أجزاء من التقرير الثالث للجنة البلدان الأمريكية المعنية بحقوق الانسان عن حالة حقوق الانسان في غواتيمالا ، وهي الاجزاء التي ورد فيها وصف العديد من حالات الاختفاء ؛ تقرير من القاضي عن الأنشطة التي يضطلع بها في اجراءات الاحضار أمام المحكمة ، لاسيما الزيارات الى مراكز الاحتجاز ونتائجها (تم استيضاح حالة واحدة ، أما الحالات الاخرى المشار اليها فلم يستدل عليها في ملفات الفريق العامل) ، وكذلك عن عدد القضايا من هذا النوع المرفوعة حاليا أمام المحاكم (٢١٠١) ؛ نداء وجهته المحكمة العليا الى الاقارب والى أفراد آخرين لتزويد القاضي بمعلومات ؛ ومرسوم من المحكمة العليا بفتح سجل مركزي لحالات الاحتجاز تقيد فيه أسماء المحتجزين والمحكمة التي مثلوا أمامها وأماكن احتجازهم والسلطات التي أمرت بالاحتجاز وكذلك أي نقل للمحتجزين .

٤٥- واجتمع الفريق العامل ، في دورته التاسعة عشرة ، بالممثل الدائم لغواتيمالا لدى مكتب الامم المتحدة بجنيف الذي نقل الى الفريق العامل التزام حكومته بالديمقراطية واحترام حقوق الانسان . وصرح بأن العنف قد قل في بلده وأن الجهود تبذل لمنع ارتكاب الموظفين الرسميين للجرائم . فقد أقالمت الحكومة بوجه خاص حوالي ٢٠٠ عضو من قوات الشرطة واتخذت عدة تدابير لتوضيح حالات الاختفاء المبلغ عنها . وزعم اعترافه بأن حكومته تواجه صعوبات ، فقد أكد تصميمها على احرار تقديم في حماية حقوق الانسان . وأعرب عن الاسف لكون فريق التعاضد لم يظهر استعدادا حقيقيا للتعاون مع الحكومة في توضيح حالات الاختفاء ، ولاسيما تزويد قاضي التحقيق المعين من المحكمة العليا بمعلومات . وتحتاج حكومته أيضا الى تعاون وتفهم المجتمع الدولي وهي تنظر في امكانية دعوة الفريق العامل لزيارة البلد .

ملخص احصائي

أولا - الحالات المعلقة ٢ ٦٣٠

ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة ٢ ٦٧٩

ثالثا - ردود الحكومة :

(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة ٤١

بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل

- (ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة (أ) ٢٥
رابعاً - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية (ب) ٢٤

-
- (أ) أشخاص طلقاء : ١٩
أشخاص في السجن : ٤
شخص عشر عليه ميتا : ١
شخص صدر ضده حكم مع وقف التنفيذ : ١
(ب) أشخاص أفرج عنهم : ١٢
أشخاص عشر عليهم أمواتا : ١٢

٧- غينيا

- ٤٦- سجلت أنشطة الفريق العامل السابقة بشأن جمهورية غينيا في تقاريره الأربعة الأخيرة المقدمة إلى لجنة حقوق الإنسان^(١) . و برسالة موقعة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل إلى الحكومة ٢٠ حالة اختفاء أبلغ عنها حديثاً . كما أنه أحال من جديد برسالة موقعة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ حالة واحدة ظلت بلا توضيح منذ عام ١٩٨١ .
- ٤٧- وقدمت منظمة العفو الدولية الحالات العشرين الجديدة المبلغ عنها . وكان أحد عشر فرداً من الأفراد المفقودين ، وهم من المؤيدين المقربين للرئيس الأسبق أحمد سيكوتوري أو من أقاربه قد اعتقلوا في نيسان/ أبريل ١٩٨٤ في أعقاب الانقلاب السياسي . وقد احتجزوا ، حسب التقارير ، في سجن كينديا حيث اختفوا بعد فشل انقلاب سياسي آخر في كوناكري في تموز/ يوليه ١٩٨٥ . وألقي القبض على مجموعة أخرى موعلة من تسعة أشخاص بعد انقلاب شهر تموز/ يوليه ١٩٨٥ واختفوا أيضاً حسب التقارير من الاحتجاز في سجن كينديا .

ملخص احصائي

- أولاً - الحالات المعلقة ٢١
ثانياً - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل إلى الحكومة ٢٨
ثالثاً - ردود الحكومة صفر
رابعاً - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية ٧

٨ - هندوراس

المعلومات المستعرضة والمحالة الى الحكومة

٤٨- سجلت أنشطة الفريق العامل بصدد هندوراس في تقاريره الستة السابقة المقدمة الى لجنة حقوق الانسان^(١). وخلال عام ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى الحكومة ٤٥ حالة اختفاء بلغ عنها حديثا ، ٢٠ منها برسالة موعرخة في ١ تموز/ يوليه ، و ٢٢ حالة برسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر وثلاث حالات بمقتضى اجراء البت العاجل ببرقية موعرخة في ٢٩ تشرين الاول/ اكتوبر . كما أحاط الفريق العامل الحكومة علما بأن المصادر أوضحت ست حالات وأحال اليها من جديد حالة سبق توضيحها على أساس الأدلة التي أتاحتها المصدر والتي تفيد بأن رد الحكومة يتعلق بشخص مختلف . فضلا عن ذلك ، أحال الفريق العامل مرة أخرى الى الحكومة ، بناء على طلبها ، ملخصات لجميعة الحالات المتعلقة برسالتين موعرختين في ١٩ حزيران/ يونيه و ١٠ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ .

المعلومات والآراء الواردة من أقارب الأشخاص المفقودين أو من المنظمات غير الحكومية

٤٩- قدمت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في هندوراس ولجنة الدفاع عن حقوق الانسان في أمريكا الوسطى تسعة عشر حالة جديدة مبلغ عنها . وقدمت اللجنة الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الانسان في نيكاراغوا احدى وعشرين حالة وأكدت أن الأشخاص المفقودين اختطفوا في نيكاراغوا من قبيل مجموعات مضادة للثورة ونقلوا بعد ذلك الى أراضي هندوراس . وفي هذا الصدد ، أتاحت اللجنة الوطنية شهادة شخصين ذكرت التقارير انهما احتجزا مؤقتا ، على يد مجموعات مضادة للثورة فسي أماكن واقعة على أراضي هندوراس مع الاشخاص المفقودين البالغ عددهم ٢١ شخصا . كما أفادت بأن امرأة واحدة تنتمي الى مجموعة من المعلمين المفقودين ، احيلت حالاتهم في ٣٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥ ، هربت من معسكر تديره مجموعات من نيكاراغوا مضادة للثورة في هندوراس وشهدت على أن أربعة من زملائها قد قتلوا في هذا المعسكر وأن اثنين آخرين مازالا محتجزين هناك حتى وقت هروبها .

٥٠- وأفادت لجنة الدفاع عن حقوق الانسان في أمريكا الوسطى بأن أعضاء في قوات أمن هندوراس قاموا بتسليم جثة شخص أحيلت حالته الى الحكومة بمقتضى اجراء البت العاجل الى أقاربه . وأرسلت رابطة أمريكا الوسطى لأقارب المحتجزين المختفين الى الفريق العامل نسخة من رسالة وجهتها الى رئيس هندوراس طلبت فيها ، ضمن أمور أخرى ، اجراء تحقيق مكثف ومستفيض عن مصير وأماكن ١٢٠ فردا اختفوا في هندوراس ومعاقبة المسؤولين .

المعلومات والآراء الواردة من الحكومة

٥١- لم يتلق الفريق العامل أي رد من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها أو أعاد إحالتها اليها في ١٩٨٦ ، وهو عاجز من ثم عن تقديم تقرير عن نتائج التحقيقات التي يمكن أن تكون السلطات قد قامت بها .

ملخص احصائي

أولا -	الحالات المتعلقة	١٣٩
ثانيا -	مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة	١٦٨
ثالثا -	ردود الحكومة :	
(أ)	مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل	٧٣
(ب)	حالات أوضحتها ردود الحكومة (أ)	١١
رابعا -	حالات أوضحتها مصادر غير حكومية (ب)	١٨

- (أ) أشخاص طلقاء : ١٠
- أشخاص مثلوا أمام المحاكم : ١
- (ب) أشخاص طلقاء : ١٢
- أشخاص بلغ عن وفاتهم : ٥
- أشخاص هربوا من معسكر : ١

٩ - اندونيسيا

٥٢- سجلت أنشطة الفريق العامل المتعلقة باندونيسيا في تقاريره الستة السابقة المقدمة الى لجنة حقوق الانسان^(١) . وفي عام ١٩٨٦ ، استعرض الفريق العامل جميع حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التي أحالها الى الحكومة منذ ١٩٨٠ . وحذفت احدى عشرة حالة أحييت في ١٩٨٠ و ١٩٨١ لأن المصادر عجزت عن توفير معلومات اضافية كافية تتماشى ومعايير الفريق . وأحييت الى حكومة اندونيسيا قوائم منقحة ومستحدثة للحالات المتعلقة برسالة موءرخة في ٢٢ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٦ ، وحالتي اختفاء وقعتا في ١٩٨٣ وبلغ عنهما حديثا ، في ١٨ كانون الاول/ ديسمبر . ولم ترد الحكومة على أي من هذه الحالات .

٥٣- وفي تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ ، أحاطت اللجنة الدولية للصليب الأحمر الفريق العامل علما بأنها أحالت الى حكومة أندونيسيا ، بناء على طلبات الأسر المباشرة ، ٣٢ تقريراً عن حالات اختفاء وقعت بين ١٩٨٤ و ١٩٨٦ وتلقت ردوداً من الحكومة على ٢٠ حالة منها . ويتعلق أحد هذه الردود بحالة مدرجة في رسالة بعث بها الفريق العامل الى الحكومة في ١٨ تشرين الاول/ اكتوبر ١٩٨٥ (أنظر الفقرة ١٣٣ من الوثيقة E/CN.4/1986/28) . كما أفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر بأن ١٠ من الأفراد المفقودين البالغ عددهم ٢٣ فردا الذين أحال الفريق العامل

حالتهم في ١٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥ ، قد تلقوا زيارات في السجن من مندوبي اللجنة الدولية للصليب الأحمر في ١٩٨٦ ، ولكن أسرهم لم تقدم طلبات للبحث عنهم الى اللجنة الدولية للصليب الأحمر . وبما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر لا تستطيع ، وفقا لنظامها الداخلي (أنظر الفقرة ١٧٢ من الوثيقة E/CN.4/1985/15 والفقرة ١٤١ من الوثيقة E/CN.4/1986/18) الكشف عن هوية الاشخاص الذين حددت أماكنهم الى أطراف خلاف الأسر الطالبة ، فان الفريق العامل ، لأسفه الشديد ، ليس في موقف يمكنه من اعتبار أن هذه الحالات قد تم توضيحها . ومع ذلك ، فقد طلب مرة أخرى الى الحكومة أن تزوده بأسماء الاشخاص المحتجزين كيما يتسنى اعلام الاسر وفقا لذلك وحذف الحالات من ملفات الفريق .

ملخص احصائي

أولا -	الحالات المعلقة	٦٥
ثانيا -	مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة	٦٧
ثالثا -	ردود الحكومة	صفر
رابعا -	حالات أوضحتها مصادر غير حكومية	٢

١٠ - جمهورية ايران الاسلامية

٥٤- تصدى الفريق العامل في تقاريره الخمسة الاخيرة المقدمة الى لجنة حقوق الانسان (١) للبلافات عن حالات الاختفاء القسري وغير الطوعي التي يزعم أنها حدثت في جمهورية ايران الاسلامية . وفي عام ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى حكومة جمهورية ايران الاسلامية ٢٤ حالة اختفاء بلغ عنها حديثا ، ١٢ منها برسالة موعرخة في ١ تموز/ يوليه و ١٢ حالة برسالة موعرخة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ . ورسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى الحكومة من جديد جميع الحالات المعلقة . غير أنه لم يرد أي رد من الحكومة ويأسف الفريق العامل على عدم تمكنه مرة أخرى من تقديم تقرير وقائي الى اللجنة عن نتائج أية تحقيقات يجوز أن تكون قد أجريت .

٥٥- وقدمت منظمة المجاهدين الشعبية الايرانية والمجلس الوطني للمقاومة في ايران الحالات المبلغ عنها حديثا . وحدث معظمها خلال ١٩٨١ أو الجزء الأول من ١٩٨٢ وتعلق سبع منها بنساء . وفي الدورة التاسعة عشرة التي عقدها الفريق العامل ، وصف ممثل عن هاتين المنظمين الظروف التي وقعت فيها حالات الاختفاء المبلغ عنها ، زاعما بوجه خاص أن حراس الثورة هم الذين قبضوا على الجميع تقريبا . ووفقا للمصادر ، رئي العديد منهم في سجن أيفن لفترة ما قبل اختفائهم . وأكد الممثل وجود حالات اختفاء أخرى عديدة ولكن الخوف من الانتقام يمنع الأسر من التماس وسائل الانتصاف الداخلية .

ملخص احصائي

- أولا - الحالات المعلقة ٨٢
- ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل ٨٢ الى الحكومة
- ثالثا - ردود الحكومة صفر

١١ - العراق

المعلومات المستعرة والمحالة الى الحكومة

٥٦- سجلت أنشطة الفريق العامل بصدد العراق في تقريره الاخيرين المقدمين الى لجنة حقوق الانسان^(١). وفي عام ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى حكومة العراق ٦٦ حالة مبلغ عنها حديثا ، ٣٨ منها برسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ، و ١٠ برسالة موعرخة في ٢٦ أيلول/ سبتمبر و ١٨ برسالة موعرخة في ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦ . وبرسالتين موعرتين في ١٠ و ٢٦ أيلول/ سبتمبر ، أحال الفريق أيضا الى الحكومة من جديد جميع الحالات الاخرى التي ظلت بدون توضيح وزودها بقائمة منقحة ومستكملة عن الأعضاء الـ ٥٣ في أسرة شيعية معروفة (أنظر الفقرات ١٤٩ - ١٥٢ من الوثيقة E/CN.4/1986/18) الذين مازالوا مفقودين حسبما تفيد التقارير (حذفت ٥ حالات لتكرار قيدها) .

المعلومات والآراء الواردة من أقارب المفقودين ومن المنظمات غير الحكومية

٥٧- من بين الحالات المبلغ عنها حديثا ، قدم الاقارب ٤٦ حالة من خلال منظمة حقوق الانسان في العراق ، التي قام ممثل عنها بالادلاء أمام الفريق في دورتيه التاسعة عشرة والعشرين بشهادته ، كما فعل بقية الشهود . وتتعلق هذه التقارير بأشخاص اختفوا في أماكن عديدة بالعراق بين ١٩٨٠ و ١٩٨٤ . وتفيد التقارير بأنه أُلقي القبض على العديد منهم مع أعضاء آخرين من أسرهم وطردوا فيما بعد الى جمهورية ايران الاسلامية ، وهم يعيشون الآن في مخيمات ايرانية للاجئين . ويزعم أن الأشخاص المفقودين قد اختفوا في مراكز اعتقال مختلفة ، كسجن النفي ببغداد وسجون أبو غريب وأبو شقير أو نقرات سلمان وكذلك في سجنى الأمن ببابل والنجف ، قبل نفي أقاربهم الى جمهورية ايران الاسلامية . وكان بعض الأشخاص المفقودين جنودا وأُلقي القبض عليهم في وحداتهم العسكرية بالعراق . وتتعلق ٤ حالات بأعضاء في الأسرة سالف الذكر ، ولم تكن قد أُحيلت من قبل .

٥٨- وقدمت اللجنة الدولية للافراج عن النساء المحتجزات والمختفيات في العراق عشرين حالة مبلغ عنها حديثا تتعلق بـ ١٦ امرأة وأربعة رجال اختفوا فيما بين ١٩٨٠ و ١٩٨٦ . واجتمع ممثلو اللجنة بالفريق في دورتيه التاسعة عشرة والعشرين وزعموا أنه أُلقي القبض على العديد من الأشخاص المفقودين اما لرفضهم الانضمام الى حزب البعث أو انتقاما من الأقارب الذكور الذين عارضوا الحرب مع جمهورية ايران الاسلامية .

٥٩- وشددت كلتا المنظمتين على أن أقارب الأشخاص المفقودين يخشون عموما تقديم شكاوى عن حالات الاختفاء الى الشرطة أو السلطة القضائية بالنظر الى التهديدات الخطيرة التي يتعرضون

لها • بل انهم يمتنعون ، أو يعجزون ببساطة ، عن طلب المساعدة من الخارج أو عن التوجه الى الهيئات الدولية كالفرق العامل • وأعربت اللجنة أيضا عن رأيها في أن إيفاء بعثة لتقصي الحقائق سيكون بالغ الفائدة للتحقيق في حالات الاختفاء المبلغ عنها على الطبيعة •

المعلومات والآراء الواردة من الحكومة

٦٠- لم يتلق الفريق أي رد من الحكومة عن الحالات التي أحالها أو أعاد إحالتها في ١٩٨٦ • لذا ، فهو يعجز عن تقديم تقرير عن نتائج أية تحقيقات يجوز أن تكون السلطات قد أجرتها •

ملخص احصائي

١٤٣	أولا - الحالات المعلقة
١٧٢	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
	ثالثا - ردود الحكومة :
٥٦	(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل
١٠	(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة (أ)
١٩	رابعا - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية (ب)

(أ)	أشخاص أعدموا : ١٠
(ب)	أشخاص أعدموا : ٦ (بالإضافة الى ١٠ أشخاص بلغت عنهم الحكومة)
	أشخاص طلقاء : ٧
	أشخاص أفرج عنهم من الاعتقال : ٥
	الوفاة أثناء الاعتقال : ١

١٢- لبنان

٦١- سجلت أنشطة الفريق العامل المتعلقة بلبنان في تقاريره الأربعة الأخيرة المقدمة الى لجنة حقوق الانسان^(١) • ورسالة موعرخة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى الحكومة خمس حالات بلغ عنها حديثا الى جانب التقارير المعلقة التي ظلت بلا توضيح حتى الآن •

٦٢- قام المركز الدولي للمعلومات عن السجناء والمنفيين المفقودين الفلسطينيين واللبنانيين أو من أقرباء اللبنانيين أو الفلسطينيين باتاحة المعلومات المتعلقة بهذه الحالات الجديدة المبلغ

عنها • وزعم انهم جميعا قد اختطفوا فيما بين ١٩٨٢ و ١٩٨٥ على يد " القوات اللبنانية " (ميليشيا حزب الكتائب) في جنوب لبنان • كما ظل الفريق العامل يتلقى معلومات من لجنة حماية الحريات الديمقراطية في لبنان (العاملة نيابة عن لجنة أقارب الاشخاص المحتجزين والمختفين والمختطفين) • وأفادت الرابطة الدولية لحقوق الانسان بالافراج عن شخصين ، موضحة بذلك حالتين •

٦٣- و برسالة ومذكرة شفوية موعرتين في ٧ و ١٣ شباط/ فبراير ١٩٨٦ على التوالي ، أحالـت بعثة لبنان الدائمة لدى مكتب الامم المتحدة بجنيف رد حكومتها على الرسائل السابقة الواردة من الفريق العامل ، من خلال النائب العام لمحكمة النقض ، وهو الرد الذي أكدت فيه السلطات القضائية أنها لا تحجز أي شخص بشكل غير شرعي أو بدون أمر صادر عنها فحقوق الدفاع مكفولة لجميع الاشخاص الذين لم يقدموا للمحاكمة وتخضع هيئات السلطة التنفيذية لسلطة واشراف المدعي العام بصدد جميع المسائل المتعلقة بالافعال القضائية • وقد تورطت في حالات الاختفاء المبلغ عنها منظمات لبنانية وأجنبية مسلحة تعتبر موقتا خارجة عن سيطرة الدولة ، وتجري السلطات القضائية التحريات والتحقيقات اللازمة للتأكد من مصير الاشخاص المفقودين • غير أن هذه الرسائل والرسائل الأخرى التي وردت من البعثة الدائمة لم تتضمن أية اشارة أو معلومات عن حالات محددة أحالها الفريق العامل الى الحكومة •

ملخص احصائي

٢٤٣	أولا - الحالات المتعلقة
٢٤٥	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
صفر	ثالثا - ردود الحكومة
٢	رابعا - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية

١٣ - المكسيك

المعلومات المستعرضة والمحالة الى الحكومة

٦٤- سجلت أنشطة الفريق العامل بصدد المكسيك في تقريره الثاني وتقاريره من الرابع الى السادس المقدمة الى لجنة حقوق الانسان (١) • وفي عام ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى حكومة المكسيك ١٧٧ حالة بلغ عنها حديثا ، ٦ منها برسالة موعرعة في ١٠ أيلول/ سبتمبر و ١٧١ برسالة موعرعة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، وزودها بمعلومات أخرى عن أربع حالات سبقت أحالتها • واستلزم الامر العودة الى احوال حالتين أخريين كانتا قد استوضحتا في ١٩٨٤ ، وذلك في ضوء طعن المصادر في المعلومات المقدمة من الحكومة • وفي احدى هاتين الحالتين ، كانت معلومات الحكومة تشير حسبا زعم الى أخ الشخص المفقود ، وفي الحالة الأخرى قيل ان الشخص المفقود قد توفي في تراشق بالرصاص قبل عام من اختفائه المبلغ عنه •

٦٥- ووفقاً لمقرر اتخذته الفريق العامل في دورته الثامنة عشرة (أنظر الفقرة ٢٤٨ من E/CN.4/1986/18) أرسل الفريق أيضاً الى الحكومة معلومات تلقاها من الاقارب ومن اللجنة الوطنية للدفاع عن السجناء المضطهدين والأشخاص المفقودين والمنفيين السياسيين بشأن ٣٢ حالة أحييت في ١٩٨١ و ١٩٨٢ . وصرح الاقارب بأن تحقيقات السلطات في هذه الحالات لم تكن حاسمة وقدموا معلومات تبرر في نظرهم ضرورة اجراء تحقيقات أخرى . وفي هذا الصدد ، اطلعت حكومة المكسيك أيضاً على تقارير وردت من المصادر تفيد بأن أحد الاشخاص المختفين في ١٩٧٧ قد أفرج عنه وعاد الى داره . وكانت الحكومة قد ردت سابقاً قائلة ان الشخص قد قتل في تبادل للطلقات النارية وأن جثته قد عرضت للتعرف عليها قانوناً ولكن أحداً لم يتعرف عليها أو لم يطلب استلامها لدفنها .

المعلومات والآراء الواردة من أقارب المفقودين أو من منظمات غير حكومية

٦٦- قدمت منظمة العفو الدولية واللجنة الوطنية للدفاع عن السجناء والمضطهدين والمفقودين والمنفيين السياسيين الحالات المبلغ عنها حديثاً والتي وقعت ، حسب التقارير بين ١٩٧٢ و ١٩٨٥ رغم أن معظمها يتعلق بحالات اختفاء يرجع تاريخها الى الفترة ١٩٧٢-١٩٧٩ . وتلقي هاتان المنطقتان بالمسؤولية عن الغالبية العظمى من حالات الاختفاء على دائرة الامن الفيدرالي ، التي تشمل ما يسمى " بالفرقة البيضاء " ، وعلى الجيش والشرطة القضائية . وأعطيت في بعض الحالات أسماء المسؤولين الذين اشتركوا في عملية القبض .

٦٧- وكان الرأي الذي أعربت عنه المنظمين والأقارب بصدد الردود الواردة من الحكومة هو انها غير مرضية . وشددوا على التناقض المباشر بين التفسير الذي تعطيه الحكومة غالباً ، وهو أن الشخص المفقود قد توفي في صدام مسلح مع قوات الامن ، وبين بيانات شهود العيان التي تفيد بأن تلك القوات هي التي ألقت بالفعل القبض على الاشخاص واصطحبتهم معها . هذا فضلاً عن أنه لم يحدث في أي من هذه الحالات أن أعيدت الجثة الى الاسر ، ولم تصدر شهادة وفاة ولم يشير الى المكان الذي يحتمل ان تكون الجثة قد دفنت فيه .

المعلومات والآراء الواردة من الحكومة

٦٨- أفادت حكومة المكسيك برسالة موعرخة في ١٠ آذار/ مارس ١٩٨٦ بأنها وجدت عند دراسة التقارير الواردة بشأن ٣٢ حالة أحييت اليها في ١٩٨١ و ١٩٨٢ ان المعلومات التي أحالها الفريق العامل اليها مؤخراً ليست جديدة في الواقع ، لأن الأقارب قد قدموها بالفعل الى السلطات التي اجرت تحقيقاتها على أساسها وقدمت رداً . لذلك ، فان الحكومة ليست في موقف يمكنها من اجراء تحقيقات أخرى . ورسالة موعرخة في ٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، رد الفريق العامل قائلاً بأنه لا يستطيع اعتبار أن دراسة هذه الحالات قد انتهت ، اذا ما كان عليه أن يطبق أساليب عمله باتساق . فقد أوضح الفريق مراراً أنه يعتبر الحالة منتهية حين تبلغه الحكومة بمكان الشخص المفقود ، سواء كان هذا الشخص على قيد الحياة أو ميتاً ، وذلك بطريقة محددة بما فيه الكفاية لكي يمكن أن يتوقع منطقياً قبول الاسر لهذه المعلومات . ورسالة موعرخة في ١١ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، كررت الحكومة تأكيد استعدادها للتحقيق في " أي بيانات جديدة " ترسل اليها .

ملخص احصائي

١٨٥	أولا - الحالات المعلقة
١٨٥	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
	ثالثا - ردود الحكومة :
٨	(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل
صفر	(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة

١٤ - نيكاراغوا

٦٩- سجلت أنشطة الفريق العامل السابقة بشأن نيكاراغوا في تقاريره الستة الأخيرة المقدمة الى لجنة حقوق الانسان^(١) . وفي ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى حكومة نيكاراغوا ثلاث حالات اختفاء مبلغ عنها حديثا وقعت في ١٩٨٣ و ١٩٨٤ ، اثنتان منها برسالة موعرقة في ٢٠ أيلول/ سبتمبر وواحدة برسالة موعرقة في ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦ . وخلال الفترة قيد الاستعراض لم يرد أي رد من الحكومة بشأن الحالات المعلقة .

٧٠- وعلم الفريق العامل بالحالات المبلغ عنها حديثا من لجنة نيكاراغوا الدائمة لحقوق الانسان . وتتعلق حالتان منها بشابين يزعم أنهما اختفيا في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤ أثناء خدمتهما العسكرية . وتتعلق الحالة الثالثة برجل أُلقي القبض عليه في أيار/ مايو ١٩٨٣ ، ويفيد زميل له في السجن بأنه اعتقل لمدة ١٨ يوما في سجن لاس تيخاس في ماتاغالبا ولكنه نقل بعد ذلك الى مكان غير معروف .

ملخص احصائي

١٤٣	أولا - الحالات المعلقة
٢٠٢	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
	ثالثا - ردود الحكومة :
١٥٧	(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل
٣٨	(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة
٢١	رابعا - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية

١٥ - بيرو

٧١- سجلت أنشطة الفريق العامل بصدد بيرو في تقريره الأخيرين المقدمين الى لجنة حقوق الانسان^(١) . وخلال ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى حكومة بيرو ٤٢٠ حالة اختفاء مبلّغ عنها حديثا ، ١٣٣ منها برسالة موعرّخة في ١ تموز/ يوليه ، وثلاث برسالة موعرّخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ، و ١٦٦ برسالة موعرّخة في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، و ١١٨ بعدة برقيات أرسلت بموجب اجراء البست العاجل . ووقعت ٢٣٦ من هذه الحالات في ١٩٨٦ ، منها ٤٨ حالة تم توضيحها بعد ذلك (أطلق سراح ٤٣ شخص من السجن ، ووضع أربعة تحت حراسة الشرطة وثبتت وفاة شخص واحد) ، وكان ١١٥ من الاشخاص المفقودين سجناء اختفوا في أعقاب عمليات الشغب التي وقعت في سجن الفرنتون (أنظر الفقرة ٢٨ من E/CN.4/1987/15/Add.1) . وأحيلت مرة أخرى حالة اعتبر خطأ أنها استوضحت فـي ١٩٨٥ لأن المصدر قد لفت نظر الفريق الى أن رد الحكومة أشار الى سجن سابق للشخص المفقود .

٧٢- ونقحت بالكامل الملفات المتعلقة بحالات الاختفاء في بيرو ، وحذفت من القائمة أربع حالات وقعت في ١٩٨٥ كانت قد أحيلت مرتين بسبب تحريف طفيف في هجاء الاسماء . وأحيطت الحكومة علما بذلك وزودت أيضا بمعلومات جديدة وردت في ١٩٨٦ بشأن ٤٣ حالة أحيلت اليها من قبل . وسلم اثنان من أعضاء الفريق العامل الى حكومة بيرو أثناء زيارتهما الى هذا البلد ملخصات لجميع الحالات المعلقة حتى ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ .

٧٣- ونذكّر بأن الحكومة كانت قد دعت الفريق العامل في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٥ الى زيارة بيرو مرة ثانية (أنظر الفقرتين ١٧٤ - ١٧٥ ، E/CN.4/1986/18) وكررت دعوتها في كانون الثاني/ يناير وخلال انعقاد الدورة التاسعة عشرة للفريق العامل في آب/ أغسطس ١٩٨٦ . وتمت الزيارة من ٣ الى ١٠ تشرين الأول/ اكتوبر ومثل مرة أخرى السيد توفان فان دونغن والسيد لويس فاريلا كيروس الفريق العامل . ويرد تقرير الزيارة في الوثيقة E/CN.4/1987/15/Add.1 .

٧٤- وخلال عام ١٩٨٦ ، تلقى الفريق العامل من الحكومة ٥١ ردا جديدا على حالات أحيلت اليها ووضحت هذه الردود ١٧ حالة منها . وفيما يتعلق بسبع من الحالات الموضحة على هذا النحو ، كان الفريق العامل قد تلقى بالفعل معلومات من المصادر تفيد بأن الشخص المفقود قد أفرج عنه . وفي احدى عشرة حالة أخرى ، أكدت المصادر أن استمارة التسجيل الانتخابي التي أتاقتها الحكومة (أنظر الفقرة ١٧١ من E/CN.4/1986/18) هي بالفعل استمارة الشخص المفقود . وعلاوة على ذلك ، أحاط ممثل بيرو الدائم لدى مكتب الامم المتحدة بجنييف الفريق العامل علما أثناء انعقاد دورته التاسعة عشرة بالتدابير العديدة التي اتخذتها الحكومة الجديدة لمراعاة حقوق الانسان في اطار الحالة الخطيرة المتمخضة عن تفشي أعمال العنف في بلده (أنظر الفقرات ٤-٨ ، E/CN.4/1987/15/Add.1) . ومع اعتراف الحكومة باحتمال ارتكاب المسؤولين لتجاوزات واساءات تحت الضغط السيكولوجي لحالة الحرب ، فقد شرعت في اجراء تحقيقات جدية في جميع حالات الانتهاك لحقوق الانسان المبلّغ عنها رفعت قضايا مدعمة بالمستندات أمام المحاكم . كما أعرب الممثل الدائم عن رغبة حكومته في مواصلة التعاون مع الفريق العامل ، وهو تعاون يتجلى في استمرار تبادل المعلومات المفضية الى توضيح حالات عديدة .

٧٥- وتلقى الفريق العامل أيضا تقارير عديدة عن حالات الاختفاء ورسائل ذات طابع عام من الأقارب ومنظمات حقوق الإنسان في بيرو ، أتاحت أيضا معلومات موضحة عن ٦٥ حالة • وبما أن التقارير والملاحظات التي قدموها قد شرحت بمزيد من التفصيل خلال الزيارة الى بيرو ، فانها ترد في الوثيقة E/CN.4/1987/15/Add.1 •

ملخص احصائي

أولا -	الحالات المعلقة	١ ١٥٥
ثانيا -	مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة	١ ٢٨٨
ثالثا -	ردود الحكومة :	
(أ)	مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل	١٢٧
(ب)	حالات أوضحتها ردود الحكومة (أ)	٤٨
رابعا -	حالات أوضحتها مصادر غير حكومية (ب)	٨٥

(أ) أشخاص محتجزون : ٤

أشخاص ألقى القبض عليهم ثم أفرج عنهم : ١٧

أشخاص حصلوا على بطاقة التصويت بعد تاريخ اختفائهم المزعوم : ٢٦

أشخاص عثر عليهم أموات : ١

(ب) أشخاص عثر على جثثهم وتم التعرف عليهم : ٢١

أشخاص أفرج عنهم : ٥٦

أشخاص في السجن : ٦

شخص جرح أثناء تنفيذ مستعجل ثم تمكن من العودة الى بيته : ١

شخص نقل الى المستشفى بعد احتجازه : ١

١٦- الفلبين

المعلومات المستعرضة والمحالة الى الحكومة

٧٦- يرد وصف لانشطة الفريق العامل فيما يتصل بالفلبين في تقاريره الستة السابقة المقدمة الى اللجنة^(١) • وبناء على طلب حكومة الفلبين ، أعاد الفريق العامل احالة كل القضايا المتعلقة

فيما يتصل بحالات الاختفاء الى الحكومة في ٢١ آذار/ مارس ١٩٨٦ • وأحال أيضا في برقية موعرخة في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ حالة واحدة بموجب الاجراءات العاجلة •

المعلومات والآراء الواردة من الحكومة

٧٧- أبلغت البعثة الدائمة للفلبين ، في مذكرة شفوية موعرخة في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٦ ، الفريق العامل بانشاء لجنة رئاسية لحقوق الانسان ، في ١٨ آذار/ مارس ١٩٨٦ ، وكلفت ، في جملة أمور ، بمهمة التحقيق في جميع حالات الاختفاء المحالة الى الفريق العامل • واقرحت اللجنة الرئاسية تشريعا يتصل بتعليم احترام حقوق الانسان ، وتدريب الموظفين المسؤولين عن التحقيقات ، والحاجة الى اجراء تحقيقات تمهيدية سريعة ، ونزع سلاح وحل قوات الدفاع المحلية المدنية المتكاملة وغير ذلك من الوحدات شبه العسكرية ، وحظر الاعتقالات والتفتيشات السرية ، وأماكن الاحتجاز السرية (المنازل السرية والحبس الانفرادي) ، ووقوف هؤلاء المتهمين بانتهاك حقوق الانسان عن وظيفتهم وحرمانهم من الترقية بينما يتم التحقيق في هذه الاتهامات ، والاجراءات التأديبية ضد المشرفين المباشرين على من تبين انهم مذنبون لانتهاكهم حقوق الانسان ، وفرض عقوبات متزايدة على من يمنع المعتقلين من الاتصال بعائلاتهم ومحاميهم (تعديل على القانون الجمهوري رقم ٨٥٧) وحرمان الذين تتم ادانتهم لانتهاكهم حقوق الانسان من الاستحقاقات (تعديل على قانون الاختبار لعام ١٩٧٦) وزيادة العقوبات المنصوص عليها في المادة ٢٣٥ من قانون العقوبات المنقح بشأن اساءة معاملـة السجناء ، واعفاء الذين تتم ادانتهم لانتهاكهم حقوق الانسان من قانون الاحكام غير المحددة • وأفادت البعثة الدائمة كذلك ان الرئيس أصدر في ٢ آذار/ مارس ١٩٨٦ الاعلان رقم ٢ الذي يبطل تعليق أمر الاحضار أمام المحكمة في كل انحاء الفلبين •

٧٨- وأبلغت البعثة الدائمة للفلبين لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف ، في رسالة موعرخة في ١٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ ، الفريق العامل بأن نتائج التحقيقات التي قامت بها اللجنة الرئاسية ستحال الى الدورة الثالثة والاربعين للجنة حقوق الانسان • وأرسل المدير التنفيذي للجنة الرئاسية لحقوق الانسان ، في رسالة موعرخة في ٤ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، قائمة بأسماء الاشخاص المفقودين الواردة اسماءهم في سجل اللجنة ، علما بأن ٢٧ حالة منها أحيلت الى الفريق العامل • وفي كل هذه الحالات لاتزال التحقيقات جارية •

ملخص احصائي

أولا -	الحالات المعلقة	٣٧١
ثانيا -	مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة	٤٤٤
ثالثا -	ردود الحكومة :	
(أ)	مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل	٢٧٢

٧٠

(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة

٣

رابعاً - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية

١٧- سري لانكا

المعلومات المستعرة والمحالة الى الحكومة

٧٩- يرد وصف لانشطة الفريق العامل فيما يتصل بسري لانكا في التقارير الخمسة السابقة المقدمة الى اللجنة^(١) . وفي عام ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى حكومة سري لانكا ١٢٩ حالة وردت اليه حديثاً ، ١٤ حالة منها أحييت في رسالة موعرخة في ١ تموز/ يوليه ، و ٥ حالات أحييت في رسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ، و ٧٧ حالة أحييت في رسالة موعرخة في ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، و ٣٣ حالة أحييت ببرقيات مختلفة بموجب الاجراءات العاجلة .

المعلومات والآراء الواردة من أقارب الاشخاص المفقودين أو المنظمات غير الحكومية

٨٠- جاءت التقارير الواردة خلال عام ١٩٨٦ اما من منظمة العفو الدولية ، حيث اجتمع ممثلون عنها مع الفريق العامل في دورته العشرين ، أو من أقارب الاشخاص المفقودين ، وأحياناً من الطرفين . وأفيد أن حالات الاختفاء حدثت عموماً أثناء الفترة ١٩٨٤ - ١٩٨٦ في الأقاليم الشمالية والشرقية من سري لانكا ، غير انه أفيد أيضاً بحدوث حالة اعتقال واحدة في كولومبو في عام ١٩٨٣ . وفي جميع الحالات تقريباً أعطي الاسم الكامل للشخص ، واسم أبيه ، ومكان اقامته ، وآخر مرة شوهد فيها ، والقوات التي يزعم أنها اعتقلته . وفي معظم ادعاءات حالات الاختفاء ذكر أن المسؤولية تقع على عاتق الجيش (في الشمال) وقوة المهمات الخاصة (في الشرق) وفي حالات قليلة أعضاء " الحرس الداخلي " . وفي معظم الحالات تم التأكيد على أن الاعتقالات جرت في حضور شهود وأن الاشخاص المفقودين نقلوا الى مراكز الشرطة أو المخيمات العسكرية حيث تم نفي اعتقالهم فيما بعد . غير ان بعض الضباط اعترفوا أحياناً بحدوث اعتقال أو احتجاز ولكنهم أعلنوا في كثير من الاحيان أن المحتجز قد نقل الى مكان آخر (الى مخيمات الجيش في معظم الاحيان) . وعندما يتصل الاقارب بالمخيمات المذكورة ، يبلغون بأن الشخص المفقود غير موجود هناك . ويشار في كثير من الاحيان الى معسكر بوسا على أنه المعسكر الذي ينقل اليه المحتجزون وأن أحد الاشخاص الذين يزعم أنه قد أفرج عنه من معسكر بوسا أفاد بأن عدة رجال قبض عليهم في ٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٤ قد احتجزوا فيه في حبس انفرادي . وزعم أيضاً أن كثيراً من هؤلاء الذين اعتقلوا قرب نهاية عام ١٩٨٤ نقلوا الى مخيم الجيش ايراتبيريا كوللام ، وأكد السجناء الذين أفرج عنهم بعد سنة أن خمسة ممن اعتبروا مفقودين في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤ في فافونيا كانوا محتجزين في هذا المخيم . وفي بعض الحالات أكد الاقارب أن المسؤولين أنكروا أي علم لهم بالاعتقال حتى في حالة وجود شهود للحادثة المعنية . وأن حق الاحضار أمام المحكمة لم يطبق الا في عدد محدود من الحالات ، وفي هذا الصدد أفادت منظمة العفو الدولية أن الطعن كان غير فعال عموماً بسبب القيود العملية والقانونية والطريقة التقييدية التي تفسر بها المحاكم ولايتها . وزعم أيضاً أن الشهود في جلسات المثل أمام المحكمة قد تعرضوا للتخويف .

المعلومات والآراء الواردة من الحكومة

٨١- في رسالة موعرخة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، أرسل الممثل الدائم لسري لانكا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف الى الفريق العامل نتائج تحقيقات حكومته في ٥٩ حالة من حالات الاختفاء ، وبناء على هذا التحقيق احتجز ١٠ أشخاص ثم أفرج عنهم ، واحتجز واحد الى حين اجراء المحاكمة ، وسجن واحد بصورة شرعية ، وتبين أن اثنين قد تغيبا طوعا عن العمل ، وغادر شخص آخر البلد . وليس لدى الحكومة أية معلومات عن الاشخاص الـ ٤٤ المفقودين الآخرين ومنهم الـ ٢٤ الذين قيل انهم نقلوا في ١٧ أيار/ مايو ١٩٨٥ الى ناباتيموتاي ، باتيكالوا (أنظر E/CN.4/1986/18 ، الفقرة ٢٠٥) . وفي نفس الرسالة وجه الممثل الدائم النظر الى أحكام المادة ١٨ من نظام الطوارئ الذي ينص ، في جملة أمور ، على أن أي شرطي ، يكون عضوا في الجيش أو البحرية أو الطياران السري لانكي ، أو أي شخص آخر لديه إذن من الرئيس يمكن أن يعتقل بدون أمر أي شخص يشبه فيه لأسباب معقولة أن له علاقة بجريمة ما بموجب نظام الطوارئ . وكل شخص يحتجز ينبغي أن يسلم خلال ٢٤ ساعة الى أقرب مركز للشرطة ويحضر أمام القاضي خلال فترة معقولة ، على ألا تتجاوز ٣٠ يوما بعد الاعتقال . وان احتجاز شخص ما بناء على هذا الحكم ، حتى اذا أحضر أمام القاضي ، لا يمكن أن يتجاوز ٩٠ يوما ، الا بأمر من محكمة مختصة . ولا يحتفظ عادة بأي سجلات للأشخاص الذين يفتشون ويفرج عنهم بعد فترة قصيرة من الاحتجاز ، عادة بعد ساعات قليلة . وان أي شخص ينجح في ألا تدرك حقيقة أمره بأنه مجرم عند اعتقاله يختبئ عادة بعد الافراج عنه ولذلك فان كل ما يستطيعه الذين شهدوا عملية القبض عليه هو أن يشهدوا بأنه قد اعتقل .

٨٢- وأرسل الممثل الدائم الى الفريق العامل رسالة أخرى موعرخة في ٢٦ آب/ أغسطس ١٩٨٦ تتناول اقرارات بشأن ١٨٧ حالة من حالات الاختفاء المزعومة . وفي ٧ حالات ذكر أن الشخص قد احتجز لاستجوابه ثم أفرج عنه ، غير أن معظم الاقرارات أنكرت أنها تعرف الشخص المفقود ، وذكر صاحب الاقرار أنه ما من شخص في الوحدات التي تحت قيادته كان يعمل ، أثناء الفترة المعنية ، في المكان والزمان المحددين ، ولا يمكن أن تكون أي وحدة أخرى من الوحدات المسلحة أو الشرطة في مهمة في هذا المكان وفي هذا الزمان دون علم مسبق له بذلك .

٨٣- وقرر الفريق العامل في دورته العشرين انه يعتبر انه تم توضيح الحالتين اللتين ردت الحكومة بشأنهما وأفادت أن الشخصين المفقودين قد احتجزا في السجن ، وقرر معالجة الحالات الأخرى في دورته القادمة وبذلك سيتوفر للمصادر الوقت الكافي للاجابة . وفي ثلاث حالات لأشخاص ذكر انه أفرج عنهم رد أقاربهم انهم لا يزالون مفقودين .

٨٤- واجتمع الفريق العامل أثناء دورته التاسعة عشرة بالممثل الدائم الذي وصف الصعوبات التي تواجهها الادارة المدنية عندما تجري تحقيقاتها في المنطقة . وعند استلام تقرير عن حالة اختفاء ، تتصل السلطات عموما ، بادیء ذي بدء ، بالسجون وبمراكز الخدمات الاجتماعية ، غير أنه من الصعب الحصول على أي معلومات ملموسة من مراكز الخدمات الاجتماعية بما أنها تهتم بصفة أولية بتوفير الغذاء والمأوى ولا تضع قوائم بالاسماء . وفي السجون ، يقدم المحتجزون الذين هم أعضاء في منظمات ارامية ، في كثير من الأحيان ، أسماء مستعارة . ولا يمكن الاتصال بهؤلاء الذين غادروا المناطق المضطربة للاقامة في أماكن أخرى مع أقاربهم أو حتى غادروا البلد بصورة غير شرعية في كثير

من الأحيان • (أشار الممثل الدائم في رسالته الموعرخة في ٢٦ حزيران/ يونيه ١٩٨٦ الى أنه في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥ تم ابواء ٥٠ ٠٠٠ شخص في مراكز الخدمات الاجتماعية و ١٠٠ ٠٠٠ شخص يعيشون بصفة مؤقتة مع أقاربهم ، وتقدر السلطات الهندية أن ١٢٦ ٠٠٠ شخص قد غادروا بصفة مؤقتة الى جنوب الهند) • وذكر أيضا الممثل الدائم الاضطرابات الطائفية التي يقوم بعدها أبناء كل طائفة بدفن جثث موتاهم •

٨٥- واستلم الفريق العامل في دورته العشرين رسالة موعرخة في ١٠ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦ من الممثل الدائم تنفي فيها حكومة سري لانكا ادعاءات منظمة العفو الدولية ومفادها أن أقارب الاشخاص المفقودين يخشون من الانتقام اذا كشفت هويتهم وأن تطبيق أمر الاحضار أمام المحكمة غير فعال ومكلف • وأكد أن الحكومة قدمت ضمانات الامن الى جميع الاشخاص الذين يقدمون التماسات أمام المحاكم •

ملخص احصائي

٣٢١	أولا - الحالات المعلقة
٣٢٦	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
	ثالثا - ردود الحكومة :
٢١٢	(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل
٥	(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة

١٨- أوروغواي

المعلومات المستعرضة والمحالة الى الحكومة

٨٦- يرد وصف لانشطة الفريق العامل السابقة فيما يتصل بأوروغواي في تقاريره الستة السابقة المقدمة من اللجنة (١) • وفي رسالة موعرخة في ١٠ تموز/ يوليه ١٩٨٦ أحال الفريق العامل الى حكومة أوروغواي ١١ حالة من حالات الاختفاء التي أبلغ عنها أخيرا وأعاد احالة كل الحالات الاخرى التي لم توضح بعد • وأبلغت الحكومة أيضا أن حالتين تتعلقان بطفلين اختفيا في أوروغواي قد تم توضيحهما بفضل المعلومات الواردة من الحكومة (حالة واحدة) • والمصدر (حالة واحدة) حيث أنه جاء أنه تم العثور على الطفلين •

المعلومات والآراء الواردة من أقارب الاشخاص المفقودين والمنظمات غير الحكومية

٨٧- ان الحالات ال ١١ المبلغ عنها أخيرا قد قدمتها منظمة العفو الدولية ولجنة الدفاع عن حقوق الانسان في جنوب كون ، ورابطة أقارب الاوروغويين المفقودين ، وجمعية العدالة والسلم في

أوروغواي وأقارب الأشخاص المفقودين • وكلهم أشخاص اختفوا خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٨١ • وان احدى هذه الحالات قد وقعت في عام ١٩٧٣ ، و ٩ حالات بين عامي ١٩٧٥-١٩٧٨ ، وحالة واحدة فـ في عام ١٩٨١ • وفي ٧ حالات اعتقل الأشخاص في منازلهم بحضور أقاربهم • وفي عشر حالات كان هناك شهود عن تورط الجيش أو قوات الامن أو الشرطة أو القوات المشتركة في عملية الاعتقال والاختطاف والاختفاء التالي للشخص المعني ، بما في ذلك ثلاث حالات شهود فيها الشخص في مراكز الاعتقال التي تديرها القوات العسكرية أو قوات الامن •

٨٨- وتكرر في تقرير ورد من منظمة العفو الدولية صدى النقد الموجه من منظمات حقوق الانسان في أوروغواي والاقارب الى عدم تحويل اللجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في حالة الاشخاص المفقودين سلطة لارغام الشهود على الادلاء بشهادتهم أو فرض جزاءات على من يشهد زورا ، وعليه فانها لم تتمكن من الحصول على معلومات من الضباط العسكريين المتورطين في حالات الاختفاء • ووردت الى الفريق العامل أيضا رسالة من مجموعة أمهات وأقارب المحتجزين الاوروغويين المفقودين ، جاء فيها أنه بالرغم من الاجراء القانوني المتخذ أمام المحاكم ضد الافراد العسكريين ورجال الأمن المتورطين في حالات الاختفاء ، لم يجر القضاة تحقيقات الا على أساس الادلة التي تقدمها المصادر المدنية لان الضباط ذوي الرتب العالية غير ملزمين بالمثل أمام القضاة الذين لا يستطيعون استجوابهم • وفي آب/ أغسطس ١٩٨٦ ، أرسلت نفس المنظمة معلومات عن تقدم التحقيقات في الحالات المعروضة أمام المحاكم الاوروغوية ، موجهة النظر بصفة خاصة الى تنازع الاختصاصات بين المحاكم المدنية والعسكرية في الحالات التي توجد فيها أدلة تفيد بأن الافراد العسكريين متورطون ، وتعرب عن رأي مفاده أن المحكمة العليا ينبغي أن تبت في هذا التنازع بدون تأخير • وان حالة الطفل الاوروغوي الذي اختفى في الارجننتين والتي أحييت أيضا الى حكومة الاوروغواي ، قد تم توضيحها من جانب " جدات ساحة أيار/ مايو " اللاتي عثرن عليه في الارجننتين وأبلغن الفريق العامل بذلك •

المعلومات والآراء الواردة من الحكومة

٨٩- أحالت حكومة أوروغواي في مذكرة شفوية موعرخة في ١٩ شباط/ فبراير ١٩٨٦ التقرير النهائي للجنة البرلمانية المكلفة بالتحقيق في حالات الاشخاص المفقودين والاحداث المفضية اليها • واستخلصت اللجنة البرلمانية عددا من النتائج مشيرة ، في جملة أمور ، الى أنه تبين من الادلة الواردة في ال ١٦٤ تقريراً عن حالات الاختفاء التي حدثت في الفترة ١٩٧٣-١٩٧٨ (بما في ذلك ٨ أطفال) أن " هناك بالفعل صلة بين حالات الاختفاء التي حدثت في البلدين (الارجننتين وأوروغواي) بما أن هناك اشارة متكررة الى أدلة تورط الافراد العسكريين الاوروغويين (الذين تسم تحديد هويتهم في بعض الحالات) في حالات الاختفاء التي تمت في الارجننتين ، ويبدو أن كثيرا منها مرتبطة بحالات الاختفاء في بلدنا • وفي حالة الراشدين ، توصلت اللجنة الى نتيجة مفادها أن جميعهم قد توفوا نتيجة المعاملة القاسية التي تعرضوا لها أو نفذ فيهم حكم الاعدام • وعليه فالمسألة ليست مجرد حالات اختفاء أو اختطاف فحسب ولكنها حالات قتل وحشي في أكثر الظروف خطورة • • • ولا يمكن للجنة أن تستنتج أن هذه المخالفات تعزى الى قرارات الهيئات المنظمة • غير أنه يبدو أن هناك أدلة سليمة على تورط عناصر من الشرطة وعناصر عسكرية تم التنديد بها بصفة متكررة وأصبح موقفهم معرضا للخطر " • وان النتائج التي توصلت اليها اللجنة البرلمانية لا تشير الى حالات

محددة ، ان لا يقدم التقرير معلومات توضيحية الا فيما يتعلق بحالة طفل عشر عليه بين يدي شرطي أرجنتيني .

٩٠- واجتمع الممثل الدائم لاوروغواي لدى مكتب الامم المتحدة في جنيف بالفريق العامل أثناء دورته التاسعة عشرة وذكر أن حالات الاختفاء قد توقفت منذ أن تولت السلطة حكومة ديمقراطية ، ولن تحدث هذه الحالات في المستقبل شريطة أن تستمر الديمقراطية . ولقد اتخذت الحكومة الحالية عدة تدابير لوضع حد لانتهاكات حقوق الانسان ، مثل قانون عفو يتناول كل الجرائم السياسية ، مما سمح بالافراج عن السجناء السياسيين ، وعودة المنفيين ، وعودة المسؤولين السابقين الى مناصبهم . وفيما يتعلق بحالات الاختفاء ، أنشئت لجنة برلمانية يشارك فيها كل الاحزاب السياسية الاوروغويانية . ووفقا لنتائج اللجنة ، اختفى ما مجموعه ١٦٤ أوروغويا عندما كانت الحكومات العسكرية في السلطة . ولم يختلف الا ٣٢ منهم في أوروغواي ، بينما اختفى ١٢٧ منهم في الأرجنتين و ٣ في شيلي ، و ٢ في باراغواي . وقد أحيل تقرير اللجنة الى القضاء للبدء في الاجراءات . ومن المقرر أن تحل المحكمة العليا مشكلة الاختصاص بين المحاكم العسكرية والمدنية . وقدم الممثل الدائم أيضا الى الفريق قائمة بعشرين حالة معروضة أمام المحكمة العليا . وطلب الفريق العامل توضيحا لأسماء الأشخاص المفقودين الذين تشملهم الاجراءات وأعرب عن رغبته في الحصول على ردود محددة على أساس كل حالة على حدة ، بالنسبة لجميع القضايا المعلقة ، بما في ذلك نتيجة التحقيقات القضائية .

ملخص احصائي

٥٦	أولا - الحالات المعلقة
٦٤	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
	ثالثا - ردود الحكومة :
٢٥	(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل
٧	(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة (أ)
١	رابعا - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية (ب)

(أ) أشخاص أفرج عنهم من الاحتجاز : ٢

أشخاص معتقلون وموجودون في السجن : ٤

طفل عشر عليه : ١

(ب) طفل عشر عليه : ١

باء - حالات قام فيها الفريق العامل بإبلاغ حكومة معينة
بما يقل عن ٢٠ حالة من حالات الاختفاء القسري
أو غير الطوعي ، وما زالت معلقة

١ - أفغانستان

٩١- أحال الفريق العامل ، في رسالة موعرخة في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ ، أربع حالات
من حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي الى حكومة أفغانستان • وقد أبلغ عن هذه الحالات الأربع
كلها مواطن باكستاني وهي تتعلق بأبني أخ وصديقين زعم أن دورية عسكرية أفغانية اختطفتها في
تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥ بينما كانوا مسافرين في سيارة الى الاراضي الباكستانية •

ملخص احصائي

٤	أولا - الحالات المعلقة
٤	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
صفر	ثالثا - ردود الحكومة

٢- أنغولا

٩٢- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بأنغولا في تقاريره الثلاثة السابقة الى
اللجنة (١) • وفي رسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل من جديد ، للمرة
الرابعة ، الى الحكومة التقارير الخمسة المعلقة التي تتصل بسبعة أشخاص مفقودين • ومرة أخرى
لم تقدم الحكومة معلومات عن هذه الحالات ، وعليه فان الفريق لا يزال غير قادر على رفع تقرير
عن مصير أو مكان الاشخاص المفقودين •

ملخص احصائي

(أ) ٧	أولا - الحالات المعلقة
٧	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
صفر	ثالثا - ردود الحكومة

(أ) ان التقارير الخمسة التي وردت الى الفريق العامل في عام ١٩٨٣ تشير الى اختفاء
سبعة أشخاص • وعليه كان لا بد من تصحيح الارقام الواردة في الملخص الاحصائي بالقياس الى الأرقام
المذكورة في التقارير السابقة •

٣ - بوليفيا

٩٣- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق ببوليفيا في تقاريره الستة السابقة الى اللجنة^(١) . وفي رسالة موعرخة في ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦ أحال الفريق العامل الى الحكومة حالة اختفاء واحدة ذكر أنها حدثت في عام ١٩٨٦ .

٩٤- أعاد الممثل الدائم لبوليفيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، في رسالة موعرخة في ١٢ شباط/ فبراير ١٩٨٦ ، تأكيد نية حكومته في التعاون مع الفريق العامل . واذ أشار الى زيارة اثنين من أعضائه لبوليفيا في عام ١٩٨٦ ذكر أن " الحكومة الدستورية الحالية لن تعترض على زيارة ثانية يقوم بها خبير أو أكثر الى بلدي ، اذا رأى الفريق العامل أو لجنة حقوق الانسان أن ذلك مناسباً " . وفي رسالتين موعرختين في ٢٣ أيار/ مايو و ٢١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ أبلغ الممثل الدائم لبوليفيا الفريق أن الحكومة بذلت كل جهد ممكن للقاء الضوء على الحالات التي قدمها الفريق العامل ، وقدمت مزيداً من المعلومات الادق بشأن أربع حالات اعتبرها الفريق أصلاً موضحة على أساس الرسائل السابقة للحكومة واللجنة الوطنية . وذكرت الحكومة كذلك أنه لم تسجل حالة واحدة من حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي خلال الأربع سنوات منذ استعادة حكم القانون في بوليفيا وينبغي أن تؤخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار على النحو الواجب من جانب الفريق العامل بهدف اقفال الحالات المعلقة في بوليفيا . وستستمر الحكومة واللجنة الوطنية في اجراء التحقيقات لتوضيح الحالات غير المحلولة وستبقي الفريق العامل مطلعاً على هذه الجهود . وبالإضافة الى ذلك نبذت الحكومة حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي بوصفها جريمة ضد الانسانية ، وسنت أحكاماً قانونية للتحقيق في الحالات ، وتحاكم رئيساً سابقاً بحكم منصبه الجنرال لويس غارسيا ميزا لتورطه ، في جملة أمور ، في حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي .

٩٥- وبينما يعرب الفريق العامل عن تقديره لتعاون الحكومة معه وللتدابير المتخذة لتوضيح حالات الاختفاء المعلقة ، أعادت تأكيد موقفه من حيث أن الحالات المعلقة لا يمكن أن تعتبر مغلقة الا بعد ابلاغه بمكان وجود الشخص المفقود (سواء حياً أو ميتاً) ؛ وبالإضافة الى ذلك ، ينبغي أن تكون المعلومات محددة بما فيه الكفاية لكي يمكن أن تكون مقبولة بصورة معقولة بالنسبة للأسرة .

٩٦- وأبلغت البعثة الدائمة لبوليفيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، في رسالة موعرخة في ٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، الفريق العامل بأن الشخص الذي اعتبر الفريق حالته موضحة على أساس رد اللجنة الوطنية تعتبره في الواقع الحكومة مفقوداً . ورغم أن هناك شاهداً على اغتيال الشخص المفقود ، الا أنه لم يعثر أبداً على جثته وعليه فان التحقيقات لاتزال جارية . وفي ضوء المعلومات المقدمة من الحكومة ، صحح الفريق الملخص الاحصائي بناءً على ذلك .

ملخص احصائي

- أولا - الحالات المعلقة ١٣
- ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة ٣٣
- ثالثا - ردود الحكومة :
- (أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل ٣٢
- (ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة ٢٠

٤ - شيلي

- ٩٧- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بشيلي في تقاريره الستة السابقة الى اللجنة (١) . وقد أعاد الفريق العامل ، في رسالة موعرقة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، إحالة الحالات الأربع المعلقة الى حكومة شيلي . غير أنه لم يصل أي رد عليها حتى هذا التاريخ .
- ٩٨- وجه الممثل الدائم لشيلي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، في رسالة موعرقة في ١٥ آب/ أغسطس ١٩٨٦ ، نظر الفريق العامل الى تعاون حكومته مع المقرر الخاص للجنة حقوق الانسان وأعرب عن رغبته في أن كل الرسائل بشأن الامور المتصلة باللجنة ينبغي معالجتها بهذه الطريقة . وقد نظر الفريق العامل في هذا الطلب في دورته التاسعة عشرة وأبلغ الممثل الدائم فيما بعد أنه بموجب ولاية الفريق - التي تختلف عن ولاية المقرر الخاص - ووفقا لاجراءاته القائمة كما أيدتها اللجنة ، يجب على الفريق أن يلتمس ويتلقى معلومات من الحكومة مباشرة . وان الاجراءات المتبعة في حالات الاختفاء في كل البلدان الاخرى ينبغي أن تطبق أيضا فيما يتصل بشيلي .

ملخص احصائي

- أولا - الحالات المعلقة ٤
- ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة (أ) ٦
- ثالثا - ردود الحكومة صفر
- رابعا - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية ٢

- (أ) قرر الفريق العامل في دورته الأولى ، أنه من الأنسب أن تبقى مسألة حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في شيلي داخلة في ولاية المقرر الخاص المعني بحالة حقوق الانسان في شيلي (E/CN.4/1435 ، الفقرة ٤٢) . ولم يتناول الفريق سوى حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي التي حدثت منذ انشائه . وذكر المقرر الخاص في تقريره الاولى الى الدورة الحادية والاربعين

الحاشية (أ) (تابع)

للجمعية العامة (A/41/719 ، الفقرة ٩٤) انه على يقين من أن الحكومة ستسهل مهمة التحقيق في ٦٦٣ حالة من حالات المحتجزين المفقودين التي عرضت على المحاكم ، بما أن الشكوك التي تحيط بهذه القضايا تسبب قلقا غير ضروري الى أسرهم فضلا عما يمكن أن تخلقه من شك في سلوك السلطات العامة .

٥ - الجمهورية الدومينيكية

٩٩- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بالجمهورية الدومينيكية في تقريره السابقين الى اللجنة^(١) . وأعاد الفريق العامل في رسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ احالة الحالتين المعلقتين .

ملخص اجصائي

٢	أولا - الحالات المعلقة
٢	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
	ثالثا - ردود الحكومة
٢	(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل
صفر	(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة

٦ - اكوادور

١٠٠- أحال الفريق العامل ، في عام ١٩٨٥ ، الى الحكومة ، بموجب الاجراءات العاجلة ما مجموعه خمس حالات لاشخاص أفيد بأنهم فقدوا في اكوادور . وقد قدمت الحكومة توضيحات بشأن أربع حالات منها وطلبت معلومات اضافية فيما يتعلق بهوية الشخص الخامس . وفي عام ١٩٨٦ ، أتاح الفريق العامل البيانات المطلوبة عن هذه الهوية وأحال الى الحكومة الحالات الأربع الأخرى ، احداها برسالة موعرخة في ١ تموز/ يوليه وثلاث حالات ببرقيات بموجب الاجراءات العاجلة . وأعاد الفريق العامل ، في رسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، احالة الحالات المعلقة الى الحكومة . وكل التقارير الواردة الى الفريق العامل نابعة من منظمة العفو الدولية وأرسل أحدها أيضا للاتحاد الأمريكي اللاتيني لرابطات أقارب المحتجزين المختفين .

١٠١- ردت الحكومة ، في رسالة موعرخة في ١٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ ، على أربع حالات معلقة موضحة اثنتين منها . غير أن مكان الشخصين الآخرين لم يكن بالامكان تحديده فسي ذلك الوقت .

ملخص احصائي

٣	أولا - الحالات المعلقة
٩	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
	ثالثا - ردود الحكومة :
٨	(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل
٦	(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة (أ)
صفر	رابعا - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية

(أ) أشخاص مختلفون بعد اجراء التحقيق القانوني معهم : ٢

أشخاص معتقلون ومرحلون الى بيرو : ٢

شخص متوفي : ١

شخص يعيش في الخارج : ١

٧ - اثيوبيا

١٠٢- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بأثيوبيا في تقاريره الخمسة السابقة الى اللجنة (١) . وأحال الفريق العامل ، في رسالة موعرخة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، الى الحكومة حالتين من حالات الاختفاء أبلغت عنهما أخيرا منظمة العفو الدولية فيما يتصل بموظفين سابقين في اللجنة الاقتصادية لافريقيا ، أحدهما كان لا يزال يعمل مع اللجنة الاقتصادية لافريقيا عند اعتقاله . والآخر تدخلت من أجله بصفة متكررة الامم المتحدة لدى السلطات الاثيوبية التي اعترفت باحتجاز الشخص ولكنها لم تكشف عن مكانه أو مصيره طيلة السنوات القليلة الاخيرة . وفي نفس الوقت ، أعاد الفريق حالة ١٧ حالة معلقة سبقت إحالتها في عدة مناسبات ولم يتم توضيحها بعد .

ملخص احصائي

١٩	أولا - الحالات المعلقة
١٩	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة

ثالثا - ردود الحكومة :

- (أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن
الحالات التي أحالها الفريق العامل
- (ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة
- ٢ صفر

٨ - هاييتي

١٠٣- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بهاييتي في تقريره السابقين الى اللجنة (١). وردا على طلب من البعثة الدائمة لهاييتي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، أعيد احالة الحالات الخمس المعلقة منذ احالتها السابقة في ٢٣ أيار/ مايو ١٩٨٦ . وأحال الفريق العامل ، في رسالة موعرخة في ١٨ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، الى الحكومة ست حالات أفيد عنها أخيرا بالاضافة الى معلومات مكملة عن حالتين سابقتين . وهناك حالة أخرى أحييت بموجب الاجراءات العاجلة في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ .

١٠٤- والحالات المبلغ عنها حديثا قدمتها منظمة العفو الدولية وهي تتعلق بأربعة أشخاص اعتقلوا في عام ١٩٨٣ وشخص واحد اعتقل في كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٥ وشخص واحد اعتقل في كانون الثاني/ يناير ١٩٨٥ . ويزعم أن الاشخاص المفقودين نقلوا الى معسكرات للجيش ، مثل ثكنات ديسالين حيث اختفوا . والشخص المفقود المشار اليه بموجب الاجراءات العاجلة هو مدرس اعتقلتـــــــــــــــــه ، فيما يزعم ، مجموعة من رجال الشرطة والجيش في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ .

ملخص احصائي

- أولا - الحالات المعلقة
- ١٢
- ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
- ٢١
- ثالثا - ردود الحكومة :

- (أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن
الحالات التي أحالها الفريق العامل
- (ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة
- ١٣ ٩

٩- المغرب

المعلومات المستعرضة والمحالة الى الحكومة

١٠٥- ان أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بالمغرب مشار اليها في تقاريره الاربعة السابقة الى اللجنة (١) . وفي عام ١٩٨٦ أحال الفريق العامل سبع حالات أبلغ عنها حديثا الى حكومة المغرب ،

أحداها برسالة موعرخة في ١ تموز/ يوليه وست حالات برسالة موعرخة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ . وبموجب الرسالة الأخيرة أحال الفريق العامل أيضا من جديد حالة شخصين اعترفت الحكومة باحتجازهما في حزيران/ يونيه ١٩٨٣ ، غير أن مكانهما لا يزال مجهولا ، وزعمت المصادر أنهما معتقلان منذ عام ١٩٧٣ في مركز اعتقال سري يقال انه تازمامارت .

المعلومات والآراء الواردة من أقارب الاشخاص المفقودين ومن منظمات غير حكومية

١٠٦- تلقى الفريق العامل التقارير الجديدة بشأن حالات الاختفاء من منظمة العفو الدولية ورابطة أقارب وأصدقاء الاشخاص المفقودين في المغرب . كما قدمت المنظمة الأخيرة توضيحا فيما يتعلق بحالة واحدة مؤكدة أن الشخص المفقود قد أفرج عنه بعد عدة سنوات من الاحتجاز في معتقل سري يعرف باسم درب مولاي شريف في الدار البيضاء . وقد أبلغ الفريق العامل من قبل منظمة العفو الدولية وأحد الأقارب بأنه تم توضيح حالة أخرى حيث تم الافراج عن الشخص المختفي بعد ٣٦ شهرا من الاحتجاز .

١٠٧- ومن بين الحالات المبلغ عنها حديثا ، هناك أربع حالات تتعلق بانقلاب عام ١٩٧١ الذي تم على اثره اعتقال الاشخاص المفقودين والحكم عليهم بالسجن لمدة خمس سنوات (في ثلاث حالات) و ١٠ سنوات (في حالة واحدة) . وفي نيسان/ أبريل ١٩٧٣ ، ذكر أن هؤلاء الاشخاص قد نقلوا من سجن قنيطرة المركزي الى مكان مجهول . ومن المفترض أن يكون قد تم الافراج عنهم في هذه الأثناء ولكن مصيرهم أو مكان وجودهم لا يزال مجهولا ، وتزعم المصادر أنهم محتجزون في مكان سري في سجن تازمامارت . ومن بين الحالات الثلاث الأخرى ، هناك حالة تتعلق بطالب ذكر أنه اعتقل في عام ١٩٧٤ فيما يتعلق بالتدابير الأمنية المتخذة بالنسبة لمؤتمر القمة العربي الثامن ، بالإضافة الى طالبين معنيين ذكر أنهما اعتقلا في أيار/ مايو ١٩٧٧ فيما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية .

المعلومات والآراء الواردة من الحكومة

١٠٨- بموجب مذكرتين شفويتين موعرختين في ١٤ و ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ وفيما يتعلق بحالتين احيلتا في عام ١٩٨٥ وحالتين احيلتا في عام ١٩٨٦ ، أبلغت الحكومة الفريق العامل بشأن الأشخاص المعنيين غير مدرجين في أي سجل من سجلات السجون وأن التحقيقات التي أجراها مكتب النائب العام لمعرفة مكان وجودهم لم تكلل بالنجاح . وفيما يتعلق بحالة أخرى ، أجابت الحكومة بأنه قد أوعز للنائب العام في محكمة الاستئناف بالدار البيضاء بإجراء تحقيقات سيتم موافاة الفريق العامل بنتائجها . وذكرت الحكومة أيضا أن ممارسة عمليات الاختفاء هي ممارسة غير معروفة في المغرب ، وهي دولة تخضع لحكم القانون حيث أن أي شخص يتهم بارتكاب أفعال إجرامية يقاضى بموجب اجراء نموذجي ويحاكم أمام المحاكم العادية . وفي حالة الطوارئ ، هناك ولايتان قضائيتان خاصتان فقط هما المحكمة الخاصة والمحكمة العسكرية اللتان يقتصر اختصاصهما على الأفعال الإجرامية العادية التي لا تنطوي على دافع أو مبرر سياسي . وعلاوة على ذلك ، فإن المغرب وهي دولة ديمقراطية ليبرالية تتمسك بالتقاليد الاسلامية وتتحدى بروح التسامح ، لم تصدق على العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في ٣ آب/ أغسطس ١٩٧٩ فحسب بل انها كانت قد أقرت في وقت سابق

في دستورها الحق في حرية الضمير والرأي وحددت في قانونها الجنائي بأن السجن غير المشروع وأعمال العنف المرتكبة ضد الأشخاص المحتجزين هي من قبيل الأفعال الإجرامية •

ملخص احصائي

١٦	أولا - الحالات المعلقة
٢٠	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
	ثالثا - ردود الحكومة :
١٣	(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل
صفر	(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة
٤	رابعا - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية (أ)

(أ) أشخاص أطلق سراحهم : ٤

١٠ - باراغواي

١٠٩- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بباراغواي في تقاريره الخمسة السابقة الى اللجنة (١). وبموجب رسالة موعرقة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى حكومة باراغواي من جديد الحالات المعلقة وعددها ١٢ حالة ، وهي حالات رأى الفريق أنها لم توضح بواسطة الردود التي قدمتها الحكومة في عام ١٩٨٥ •

١١٠- وبموجب مذكرة شفوية موعرقة في ٢٥ آب/ أغسطس ورسالة موعرقة في ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٦ ، ذكرت الحكومة أن كافة المعلومات الضرورية بشأن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي قد أرسلت الى الفريق العامل • وأكدت الحكومة كذلك المعلومات التي سبق تقديمها وقالت انها واثقة من أن البيانات المقدمة تكفي لاعتبار الحالات المعلقة حالات موضحة • والتقى الفريق العامل في دورته العشرين بالمثل الدائم لباراغواي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف ، وذكر الممثل أن الحالات المعلقة قد خضعت لتحقيق شامل • واستنادا الى التوضيحات التي قدمها الممثل الدائم ونظرا لعدم توفر المزيد من الملاحظات من المصدر بشأن ردود الحكومة ، قرر الفريق العامل أن يعتبر أن ١٠ حالات أخرى قد أوضحت •

ملخص احصائي

٢	أولا - الحالات المعلقة
٢٣	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة
	ثالثا - ردود الحكومة :
٢٣	(أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل
٢١	(ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة (أ)

- (أ) أشخاص اعتقلوا أو اختطفوا في الأرجنتين : ٥
أشخاص اعتقلوا أو ابعدوا الى البرازيل : ٤
أشخاص احتجزوا وأفرج عنهم : ٤
أشخاص شهد نقلهم الى الأرجنتين : ٢
أشخاص شهد نقلهم الى أوروغواي : ٢
أشخاص توفوا : ٢
أشخاص يعيشون في الخارج : ٢

١١ - سيشيل

- ١١١ - سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بـ سيشيل في تقريره السادس المقدم الى اللجنة (١). وبموجب رسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى الحكومة من جديد الحالات المعلقة الثلاث ٠ وفي برقية وردت في ٤ تموز/ يوليه ١٩٨٦ ، أبلغت حكومة سيشيل الفريق العامل بأن التحقيقات فيما يتعلق بهذه الحالات مازالت مستمرة وأنه سيتم موافاة الفريق العامل بأية معلومات ذات صلة يتم التوصل اليها نتيجة لهذه التحقيقات ٠

ملخص احصائي

٣	أولا - الحالات المعلقة
٣	ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة

ثالثا - ردود الحكومة :

- (أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن
الحالات التي أحالها الفريق العامل ٣
- (ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة صفر

١٢ - الجمهورية العربية السورية

١١٢- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتعلق بالجمهورية العربية السورية في تقاريره الأربعة السابقة الى اللجنة^(١) . وبموجب رسالة موعرقة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى الحكومة من جديد حالتين معلقتين وأبلغها بتوضيح ورد من المصدر ومفاده أنه قد تم الافراج عن شخص من سجن تدمر في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٢ وأن هذا الشخص يعيش في أوروبا منذ أواخر عام ١٩٨٣ .

١١٣- وفيما يتعلق بالحالتين المعلقتين ، أبلغت حكومة الجمهورية العربية السورية الفريق العامل ، بموجب رسالة موعرقة في ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٦ ، بأن أحد الاشخاص المفقودين محتجز في سجن المزة العسكري لتورطه في قضايا تمس أمن الدولة ولكنها ليس لديها معلومات بشأن مصير الشخص الآخر أو مكان وجوده .

ملخص احصائي

- أولا - الحالات المعلقة ١
- ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة ٣
- ثالثا - ردود الحكومة :
- (أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل ٣
- (ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة ١
- رابعا - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية ١

١٣ - أوغندا

١١٤- سجلت أنشطة الفريق العامل السابقة فيما يتصل بأوغندا في تقاريره الأول والخامس والسادس المقدمة الى اللجنة^(١) . وبموجب رسالتين موعرتين في ١٠ أيلول/ سبتمبر و ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى الحكومة من جديد جميع الحالات المعلقة بالاضافة الى حالة جديدة ذكر أنها حدثت في عام ١٩٨١ ولم يسبق ادراجها في القائمة . ولم يرد أي رد من الحكومة على أي من هاتين الرسالتين .

ملخص احصائي

- أولا - الحالات المعلقة ١٣
- ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة ١٩
- ثالثا - ردود الحكومة :
- (أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل ١
- (ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة ١
- رابعا - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية ٥

١٤ - فييت نام

- ١١٥ - سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتصل بفييت نام في تقريره الأخير المقدم الى اللجنة (١). وبموجب رسالة موعرزة في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى حكومة فييت نام من جديد ثلاث حالات معلقة بما في ذلك معلومات اضافية وردت اليه فيما يتعلق بشخص يزعم أنه قد يكون محتجزا في المعسكر رقم ٤ وهو معسكر فان دانغ لو غيا دنه . ولم تقدم الحكومة المزيد من المعلومات بشأن أماكن وجود الاشخاص المفقودين .

ملخص احصائي

- أولا - الحالات المعلقة ٣
- ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة ٧
- ثالثا - ردود الحكومة :
- (أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل ٣
- (ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة صفر
- رابعا - حالات أوضحتها مصادر غير حكومية ٤

١٥ - زائير

- ١١٦ - سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتصل بزائير في تقاريره الثاني والثالث والرابع والسادس المقدمة الى اللجنة (١) . وفي رسالة موعرزة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ أحال الفريق العامل الى الحكومة حالة واحدة مقدمة من أحد الأقارب ذكر أنها حدثت في ١٩٨٢ . وقد أحييت الحالات المعلقة وعددها ١٠ حالات الى ممثل الحكومة والمسؤول

عن كافة مسائل حقوق الانسان وذلك بناء على طلبه في ٩ تموز/ يوليه ١٩٨٦ ، كما أحيلت هذه الحالات من جديد الى الممثل الدائم لزاير لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف بموجب رسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ • ولم تقدم الحكومة أية معلومات بشأن نتائج التحقيقات الأخرى التي قد تكون قد أجريت بشأن هذه الحالات •

ملخص احصائي

- أولا - الحالات المعلقة ١٠
- ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة ١٦
- ثالثا - ردود الحكومة :
- (أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن ١٤
الحالات التي أحالها الفريق العامل
- (ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة ٦

١٦ - بلدان أخرى

١١٧- بموجب رسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل من جديد الى حكومات جمهورية أفريقيا الوسطى ونيبال وتوغو على التوالي حالة اختفاء قسري أو غير طوعي • ولم ترد حكومات هذه البلدان الثلاثة على رسالة الفريق العامل • الا أن مصدر المعلومات أوضح الحالة التي ذكر أنها حدثت في توغو •

١١٨- وبموجب رسالة موعرخة في ١٠ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى حكومة مصر حالة اختفاء قسري أو غير طوعي أبلغ عنها حديثا •

ثالثا - معلومات بشأن حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في جنوب
أفريقيا وناميبيا ، وهي حالات استعرضها الفريق العامل

١١٩- سجلت أنشطة الفريق العامل فيما يتصل بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي في جنوب أفريقيا وناميبيا في تقاريره الستة السابقة الى اللجنة (١) . وبموجب رسالة موعخة في ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، أحال الفريق العامل الى حكومة جنوب افريقيا من جديد الحالات المعلقة السبع التي سبق أن أحالها لها. في عدة مناسبات والتي ظلت غير موضحة * وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم تقدم الحكومة معلومات حول أية حالة من هذه الحالات *

ملخص احصائي

- أولا - الحالات المعلقة ٧
- ثانيا - مجموع عدد الحالات التي أحالها الفريق العامل الى الحكومة ٩
- ثالثا - ردود الحكومة :
- (أ) مجموع عدد الردود الواردة من الحكومة بشأن الحالات التي أحالها الفريق العامل ٩
- (ب) حالات أوضحتها ردود الحكومة ٢

رابعاً - ملاحظات ختامية

١٢٠- ان ممارسة حالات الاختفاء مستمرة • ويقوم الفريق العامل حالياً بالإبلاغ عن الأشخاص المفقودين في عدد كبير من البلدان المختلفة يصل الى ٣٩ بلداً • وبالرغم من أن هذه الممارسة آخذة في التزايد بمعدل مفرز في عدد قليل من هذه البلدان ، فانها قد توقفت أو تضاءلت الى حد كبير في عدة بلدان أخرى • الا أن هناك آلاف عديدة من الحالات التي لم توضح بعد ولا يزال مصيرهم ومكان وجود الأشخاص المفقودين مجهولين • ولذلك فان مسألة حالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي لاتزال تثير اهتمام لجنة حقوق الانسان •

١٢١- ان التسبب في اختفاء الناس يبدو أسلوباً مناسباً لأية حكومة تقمع التمرد أو تتبنى سياسة ترمي الى خنق المعارضة ، ان هذا الأسلوب يؤول الى استبعاد الضحية من نطاق الحماية التي يوفرها القانون وقد تتجلى حالات الاختفاء بعدة طرق • ففي بعض الحالات ، تتم عمليات الاعتقال بصفاقة وفي وضوح النهار على أيدي رجال يرتدون الزي الرسمي وبحضور شهود • وفي حالات أخرى ، تختفي الضحية فجأة دون أن يكون هناك أثر يدل على هوية المسؤولين عن اختفائها • وبين هذه الحالات وتلك ، هناك حالات أخرى مختلفة متفاوتة الحدة : ومن الانماط التي يمكن ملاحظتها بصورة متزايدة في عدة بلدان ما يتمثل في حالات الاختفاء القصير الاجل ، وهي حالات يقاد فيها الشخص الى مكان احتجاز غير معلن لعدد من الايام أو الاسابيع ثم يتم الافراج عنه • بيد أن لحالات الاختفاء ، مهما كان الشكل الذي تتخذه ، سمة مشتركة : فبالإضافة الى العقوبة التي تتعرض لها الضحية ، فان حالات الاختفاء تفضي الى ضيق نفسي لا مثيل له بالنسبة للاقارب والاصدقاء ، وهو ضيق غالباً ما تصحبه عزلة اجتماعية ومشقة اقتصادية •

١٢٢- ويبدو أن الاختفاء القسري لمحمي الدفاع والمنافحين عن حقوق الانسان على أيدي أعوان الحكومة آخذة في التزايد أيضاً • ويعاني نفس هذا المصير أقارب المفقودين ، خصوصاً أولئك الذين يشغلون مراكز قيادية في المنظمات الخاصة بضحايا القمع • وهناك العديد من الأشخاص الآخرين الذين وان لم يتم اختفائهم ، الا انهم قد خضعوا لتهديدات أو جرى قتلهم وفتشت مكاتبهم ونهبت محتوياتها وفرقت اجتماعاتهم • أما أولئك الذين أبدوا شجاعة مثالية ومثابرة بالرغم من هذه الاعتداءات معرضين حياتهم للخطر في سبيل التماس العدل لانفسهم وللآخرين انما يستحقون الاحترام والحماية من قبل المجتمع الدولي •

١٢٣- وقد شهد التعاون بين الفريق العامل والحكومات المعنية تحسناً كبيراً بمرور الزمن مع زيادة التفهم لهدف الفريق العامل والغرض من أساليب عمله • وقد دأبت حكومات كثيرة على تعزيز حوارها مع الفريق • وأتاحت الحكومات للفريق العامل فرصة زيارة البلد أو استضافة دوراته ، مما سهل حضور شهود من بلدان مجاورة • الا أن بلداناً أخرى واصلت بصورة مستمرة امتناعها عن الرد على رسائل الفريق العامل • وبما أن قدرة الفريق على توضيح الحالات تعتمد الى حد كبير على تعاون الدول المعنية ، فقد جانبه التقدم في بعض الحالات •

١٢٤- وقد أوضح الفريق العامل دائماً لأولئك الذين يمثلون أمامه أنه ليس محكمة قانونية وبالتالي فانه ليس من المطلوب منه أن يجرّم أو يبرئ أفراداً فيما يتصل بمزاعم محددة أو أن يجرم دولاً • بل أن مهمته هي مهمة انسانية تماماً • وبالإضافة الى دراسة ظاهرة حالات الاختفاء وتحليل العوامل

المفضية الى حالة معينة ، فان جلّ وقت الفريق وموارده وموارد موظفيه مكرسة لتوضيح حالات فردية • وأساليب عمل الفريق التي تم تطويرها على مدى ٢٠ دورة متتالية موجهة لتحقيق هذا الغرض فحسب •

١٢٥- وقد أحال الفريق العامل ، منذ انشائه في عام ١٩٨٠ ، نحو ١٤ ٠٠٠ حالة الى مختلف الحكومات من بين طائفة من الحالات الاخرى التي لم تف بالمعايير التي حددها الفريق • وقد تزايد عدد الحالات المبلغ عنها بصورة مستمرة الا أنه ينبغي ألا يغيب عن البال أن العديد من الحالات المبلغ عنها حديثا يرجع الى عدة سنوات مضت الامر الذي يجعل من متابعتها مهمة معقدة • وان عدد الحالات المحالة بواسطة التلكس في عام ١٩٨٦ بموجب الاجراءات العاجلة قد تضاعف تقريبا بالنسبة لما كان عليه في عام ١٩٨٥ • وهذا كله ينطوي على فحص دقيق للبيانات وعلى مراسلات مفصلة مع المصادر والحكومات فضلا عن جهود ترمي الى حل المشاكل الاجرائية - في وقت أدت فيه التدابير الرامية الى معالجة الازمة المالية للامم المتحدة الى تضاعف كبير في قدرة الفريق على مواجهة عبء عمل متزايد • وبصفة خاصة ، فان تخفيض موظفي الدعم التابعين للفريق قد أسفر عن ظهور حالة صعبة • وقد ترتب على ذلك تراكم الحالات المعلقة ، وهو أمر غير منصف لا للاقارب ، ولا للحكومات المعنية من هذه الناحية •

١٢٦- ان العمل من أجل حماية حقوق الانسان هو بحكم تعريفه مشروع طويل الاجل لا بد فيه من تعليق الآمال على احراز تقدم تدريجي • وهذا هو أيضا حال الفريق العامل الذي من المؤكد أنه قد ساعد في توضيح حالات ما كانت لتحل لولا ذلك • ولعله قد قطع شوطا في اتجاه منع الامور من التدهور • وخلاصة القول انه قد حقق شيئا ما ، الا انه ما يزال هناك مع الاسف الكثير مما يجب عمله •

خامسا - اعتماد التقرير

١٢٧- في الجلسة الاخيرة من الدورة العشرين للفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي المعقودة في ١٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٦ ، اعتمد أعضاء الفريق هذا التقرير ووقعوا عليه :

(يوغوسلافيا)	ايفان توسيفسكي الرئيس / المقرر
(هولندا)	تويني فان دونغن
(غانا)	جوناس د . فولي
(باكستان)	أغا هلاللي
(كوستاريكا)	لويس فاريللا كيروس

الحاشية

(١) دأب الفريق العامل منذ انشائه في عام ١٩٨٠ على تقديم تقرير سنوي الى اللجنة ، وذلك ابتداء من دورتها السابعة والثلاثين . وفيما يلي رموز وثائق التقارير الستة السابقة :

E/CN.4/1435

E/CN.4/1492

E/CN.4/1983/14

Add.1 و E/CN.4/1984/21 و 2

Add.1 و E/CN.4/1985/15

Add.1 و E/CN.4/1986/18

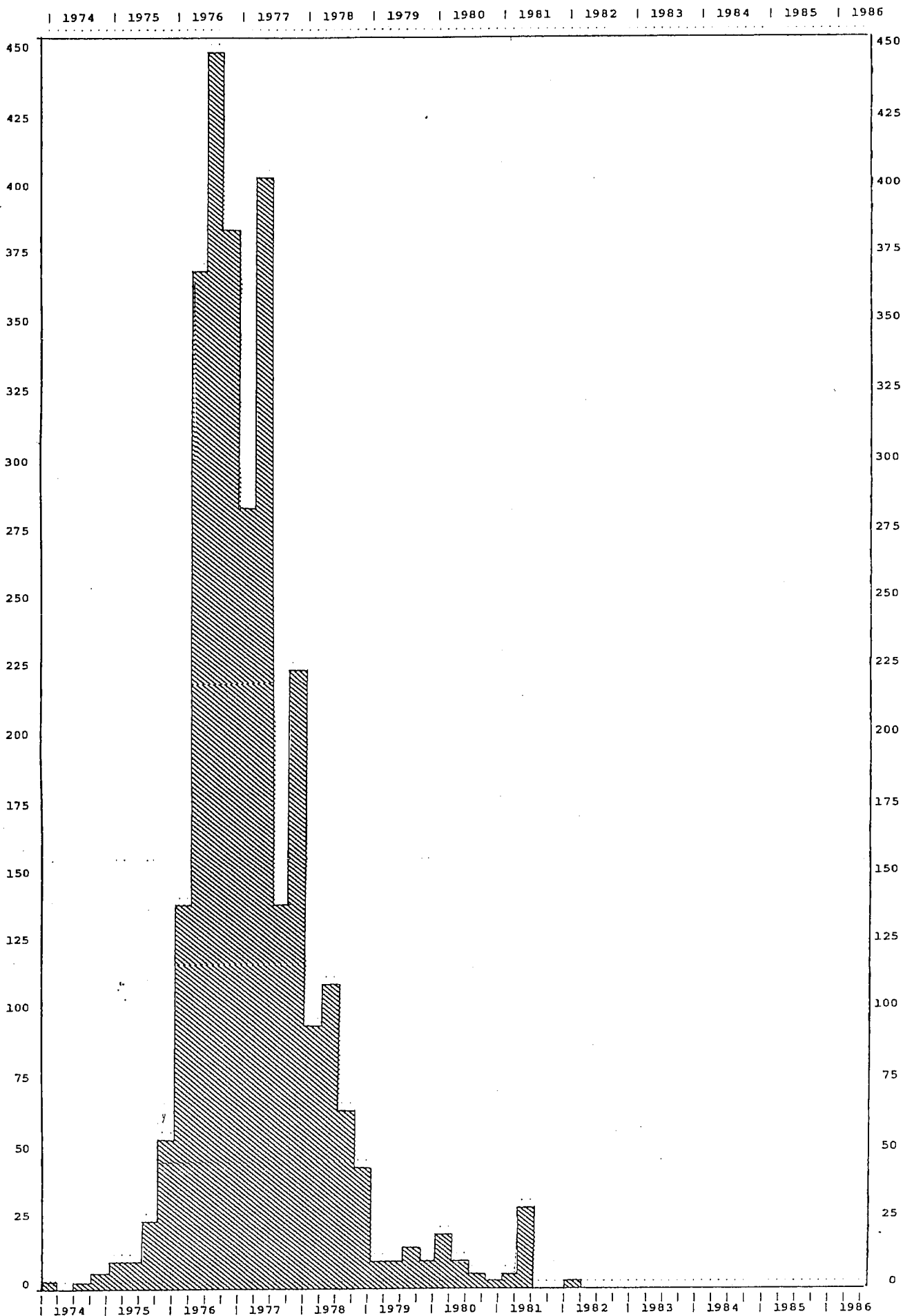
مرفق

رسوم بيانية توضح تطور حالات الاختفاء في الفترة ١٩٧٤-١٩٨٦ في بلدان

يزيد فيها عدد الحالات المحالة عن ١٠٠ حالة

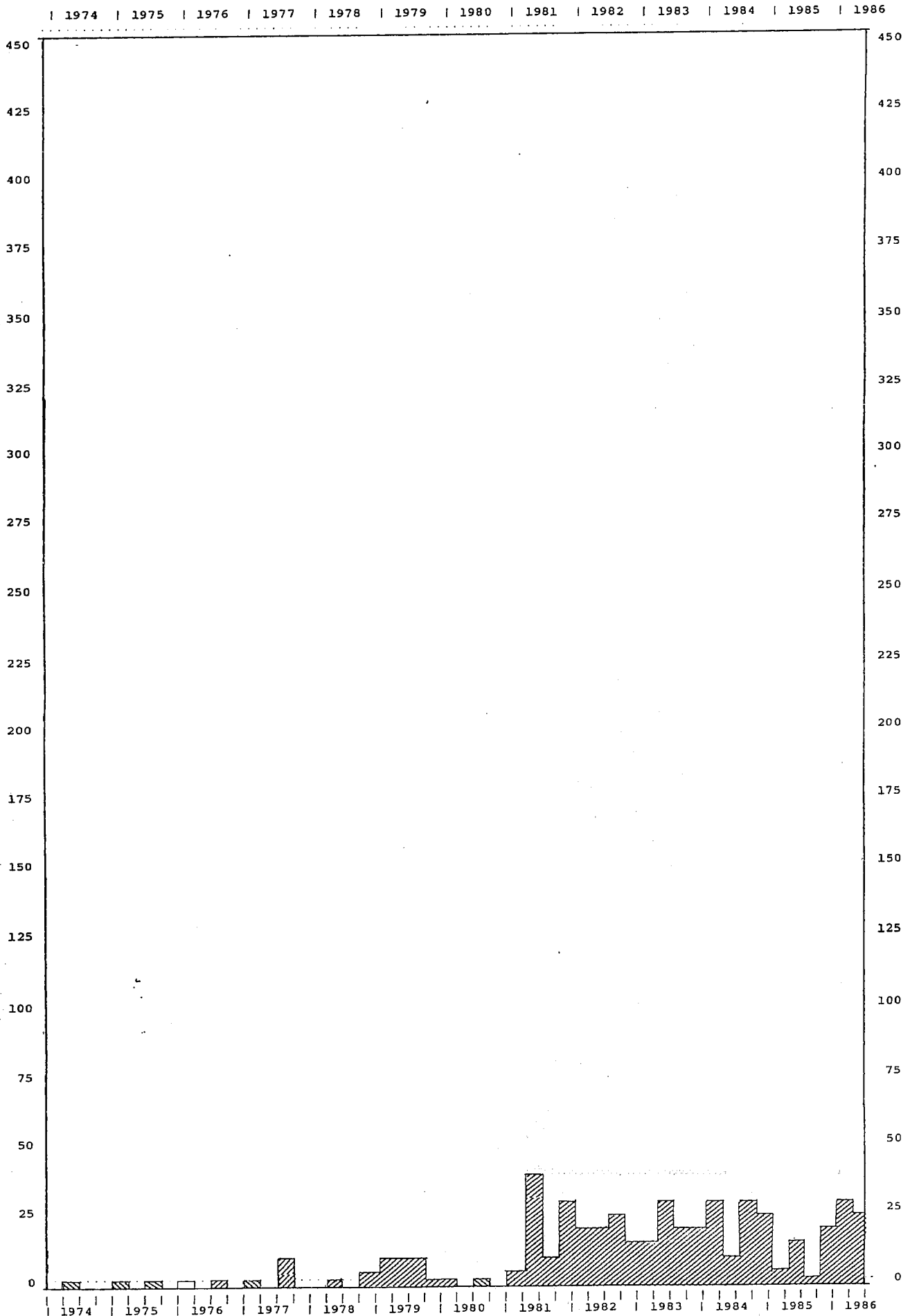
(١٢ صفحة دون نص)

- 89 -
QUARTERLY NUMBER OF DISAPPEARANCES IN ARGENTINA
OVER THE PERIOD 1974 - 1986



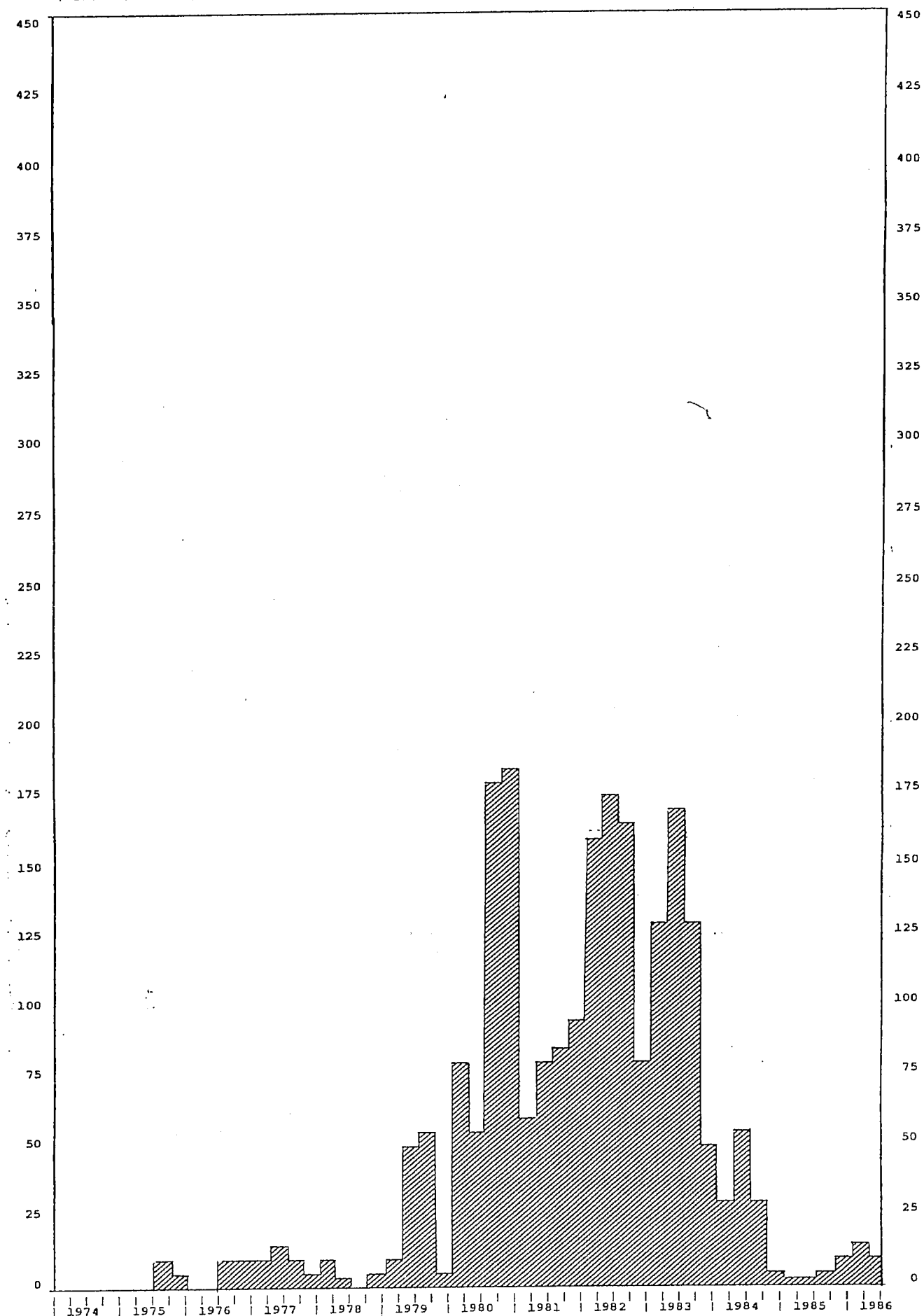
- 0 -
QUARTERLY NUMBER OF DISAPPEARANCES IN COLOMBIA
OVER THE PERIOD 1974 - 1986

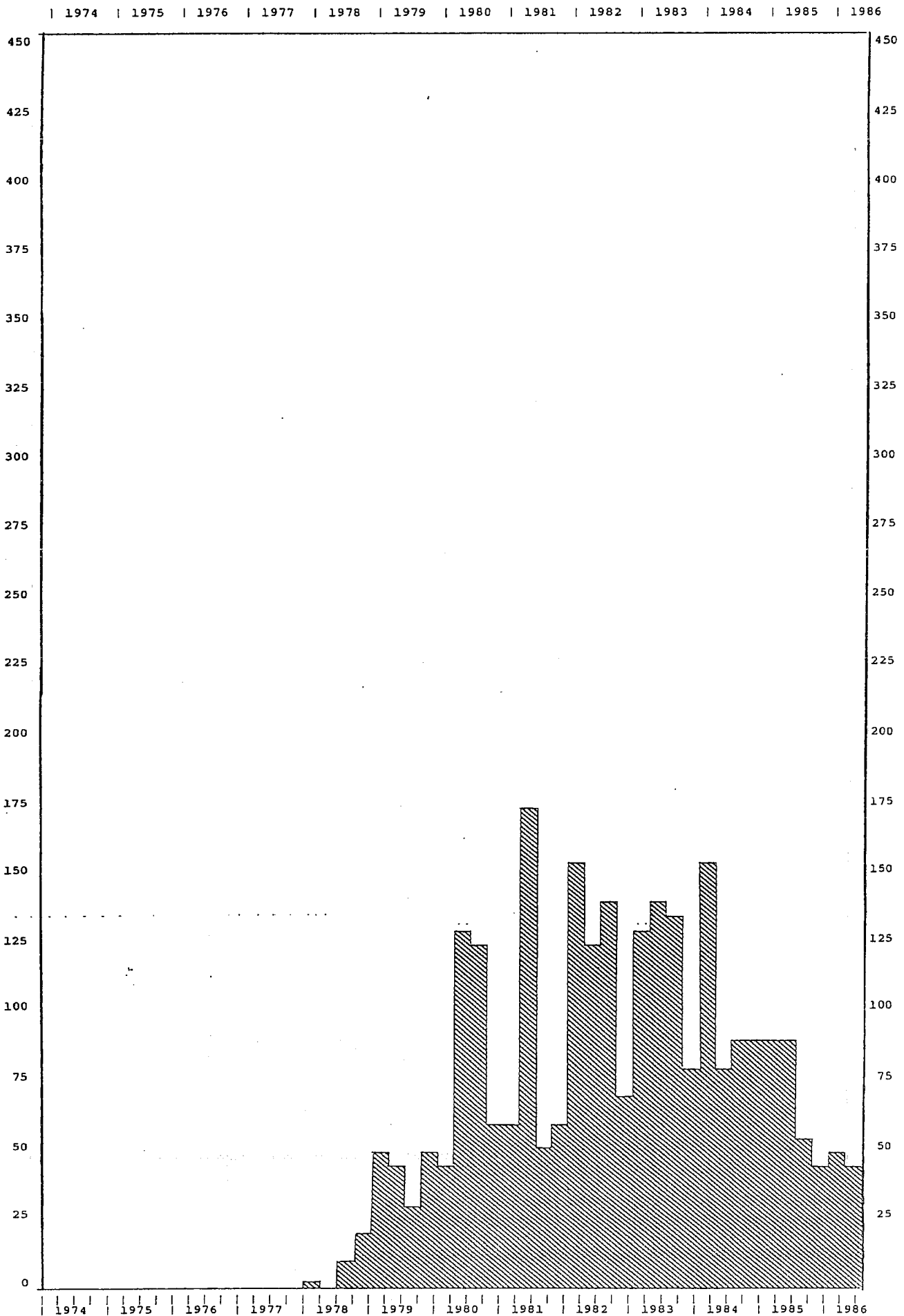
E/CN.4/1987/15
Page 50



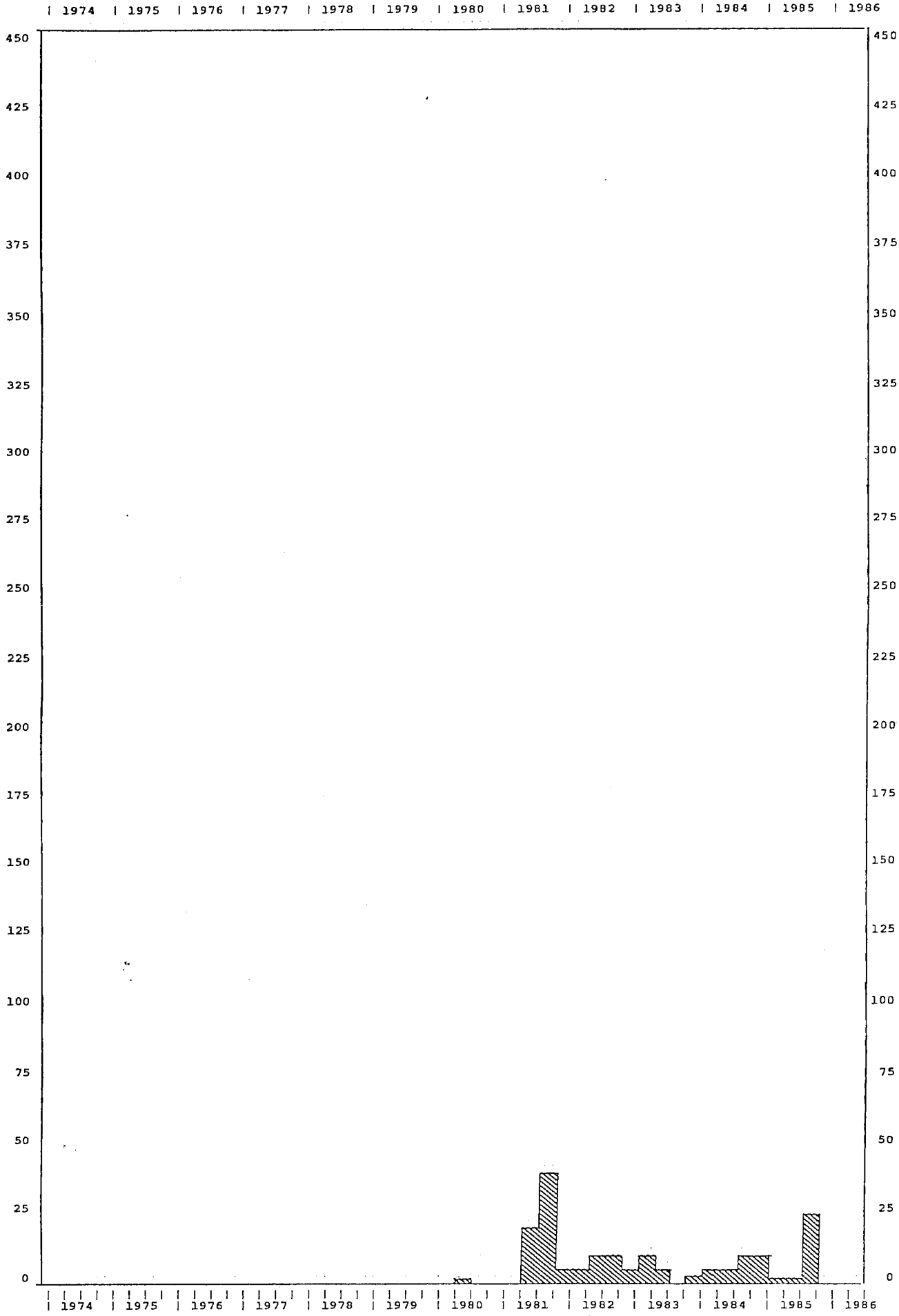
- 01 -
QUARTERLY NUMBER OF DISAPPEARANCES IN EL SALVADOR
OVER THE PERIOD 1974 - 1986

| 1974 | 1975 | 1976 | 1977 | 1978 | 1979 | 1980 | 1981 | 1982 | 1983 | 1984 | 1985 | 1986



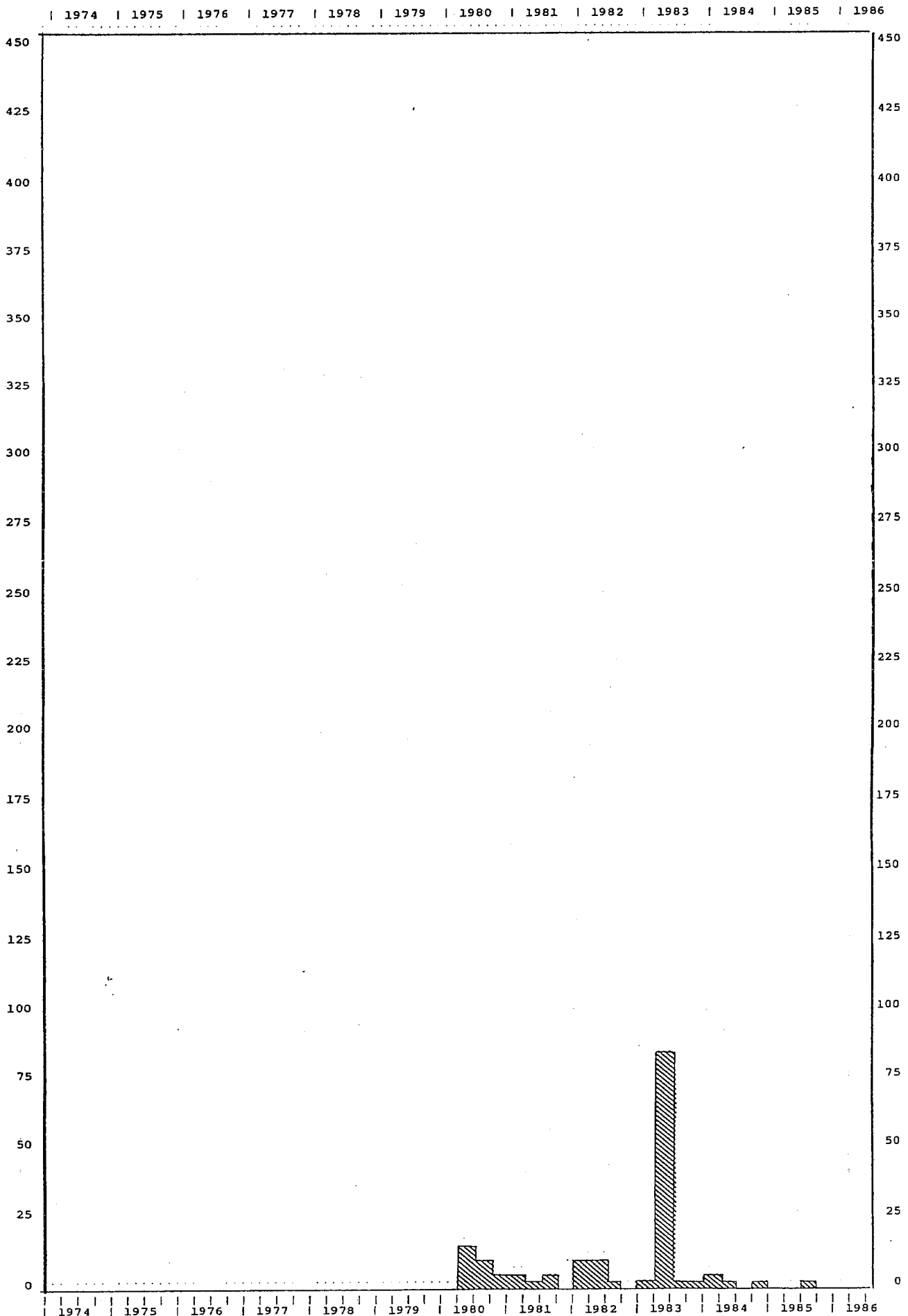


QUARTERLY NUMBER OF DISAPPEARANCES IN HONDURAS
OVER THE PERIOD 1974 - 1986

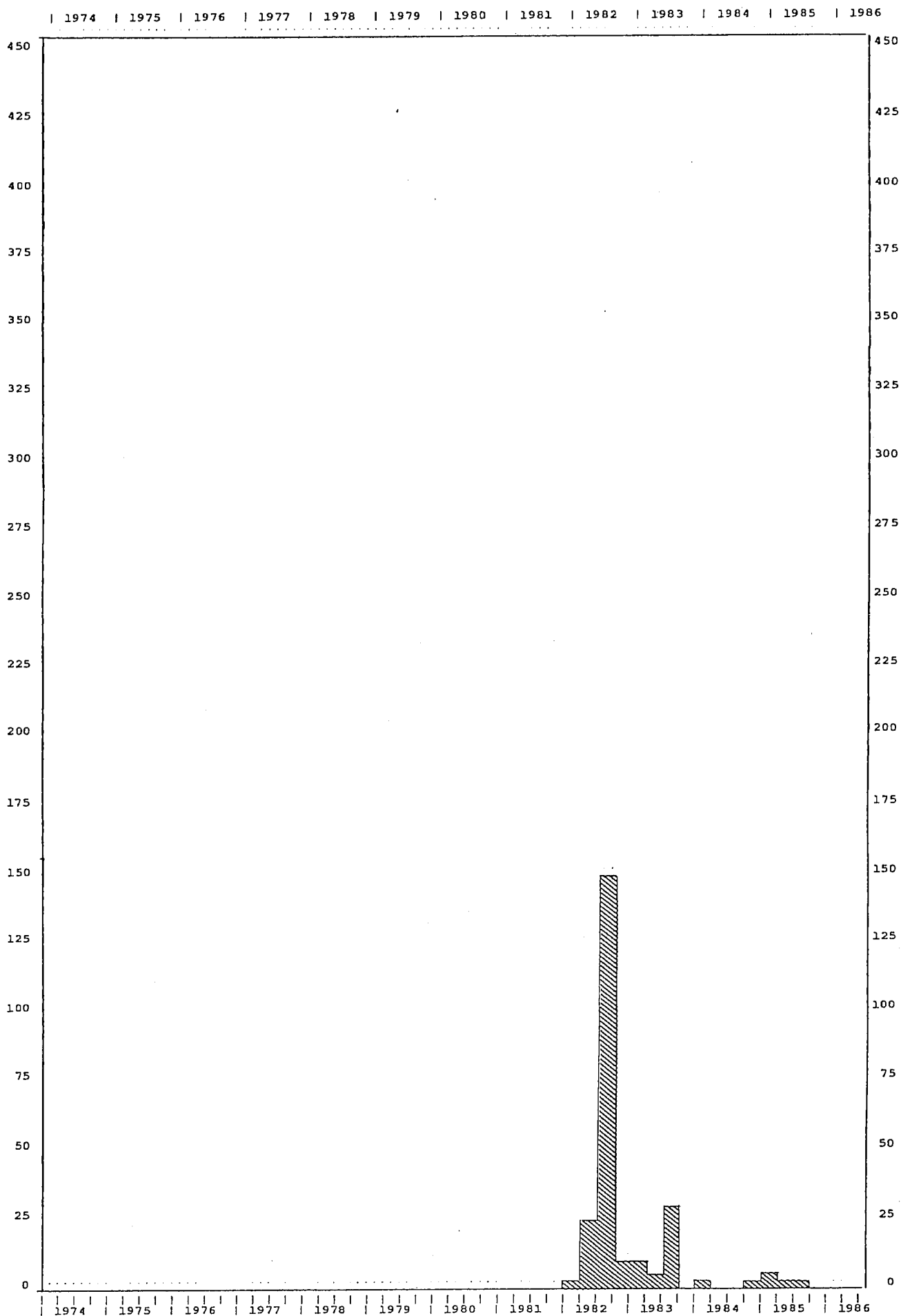


- 08 -
QUARTERLY NUMBER OF DISAPPEARANCES IN IRAQ
OVER THE PERIOD 1974 - 1986

E/CN.4/1987/15
Page 54

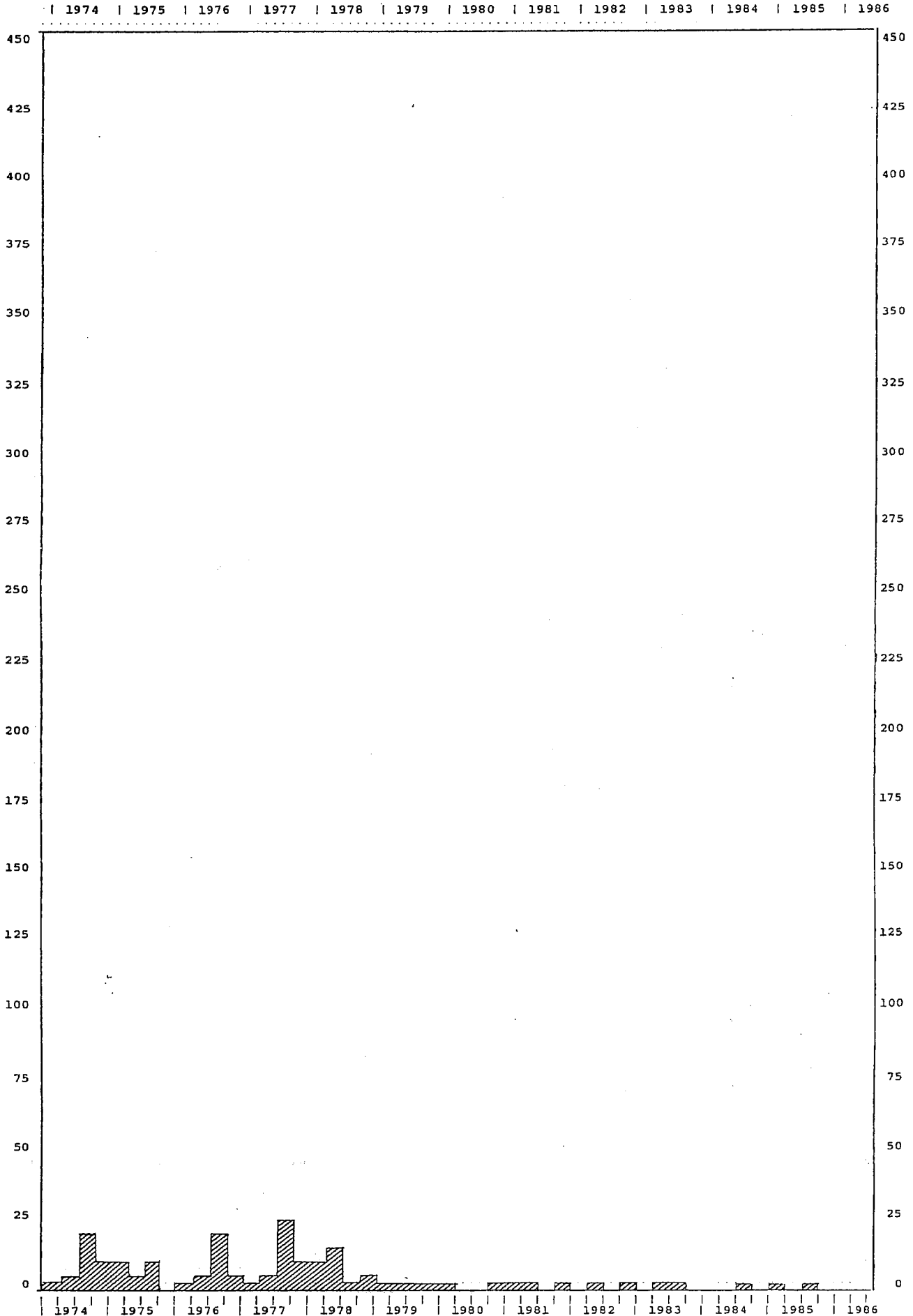


QUARTERLY NUMBER OF DISAPPEARANCES IN LEBANON
OVER THE PERIOD 1974 - 1986

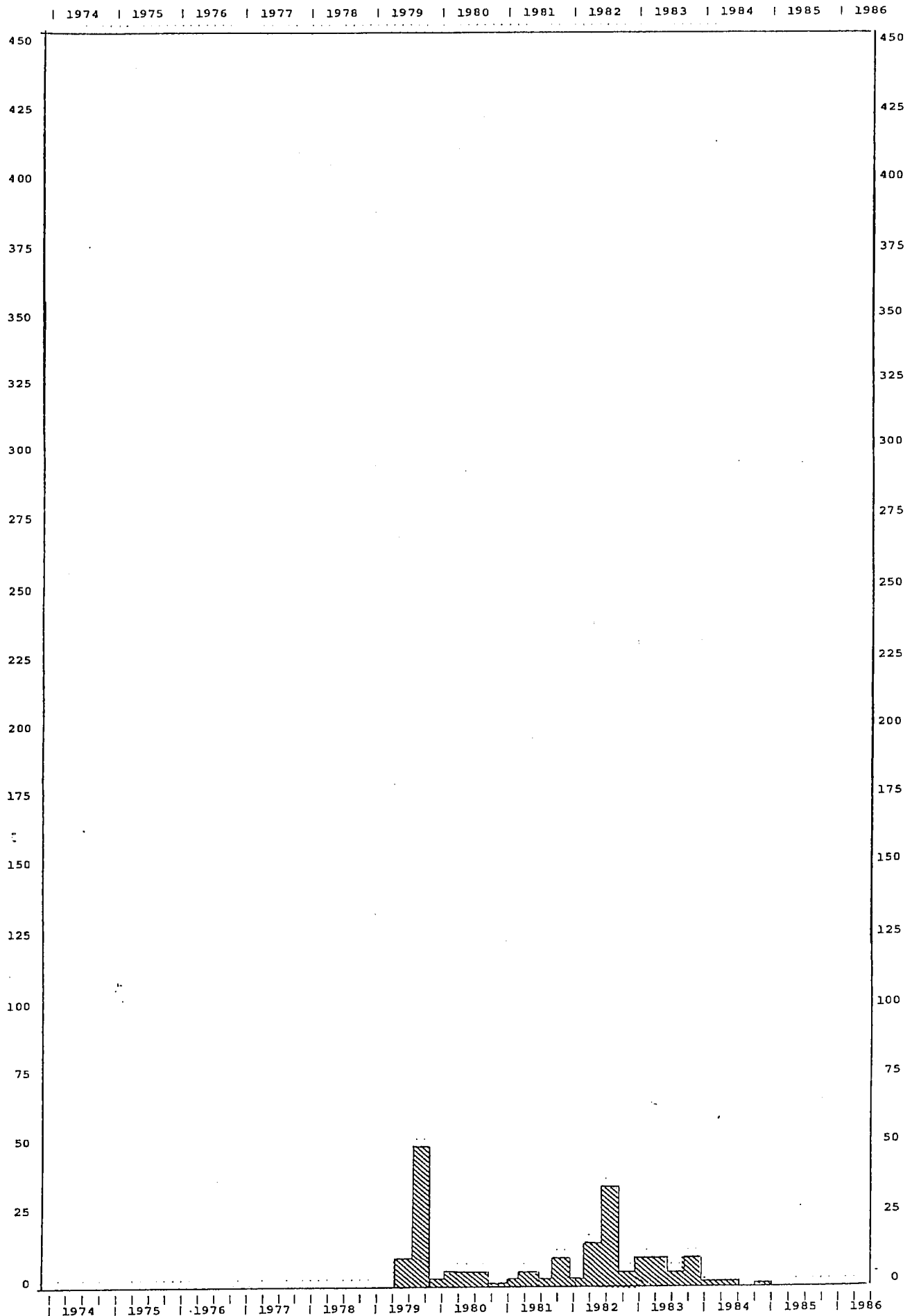


- 07 -
QUARTERLY NUMBER OF DISAPPEARANCES IN MEXICO
OVER THE PERIOD 1974 - 1986

E/CN.4/1987/15
Page 56

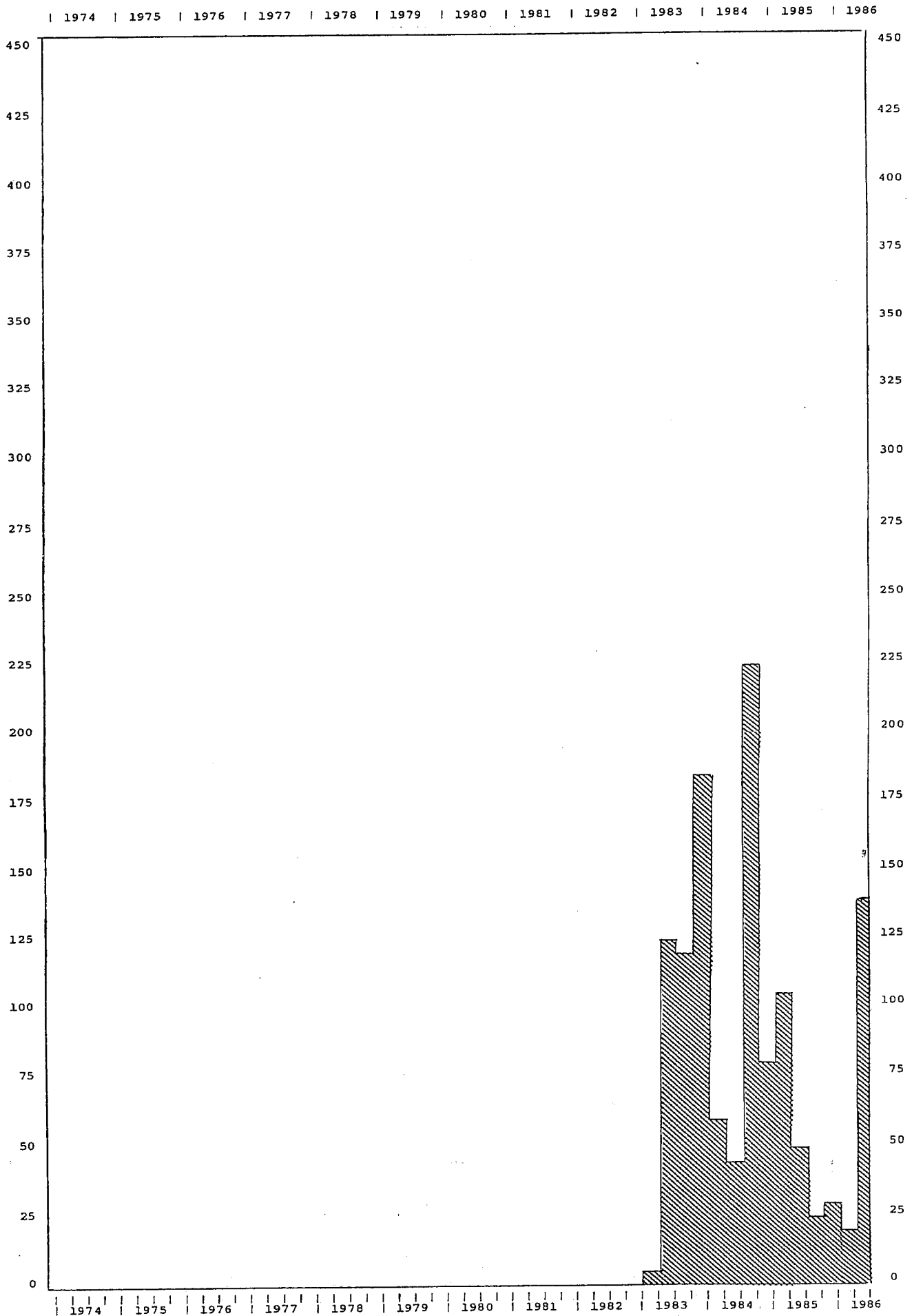


ANNUAL
QUARTERLY NUMBER OF DISAPPEARANCES IN NICARAGUA
OVER THE PERIOD 1974 - 1986

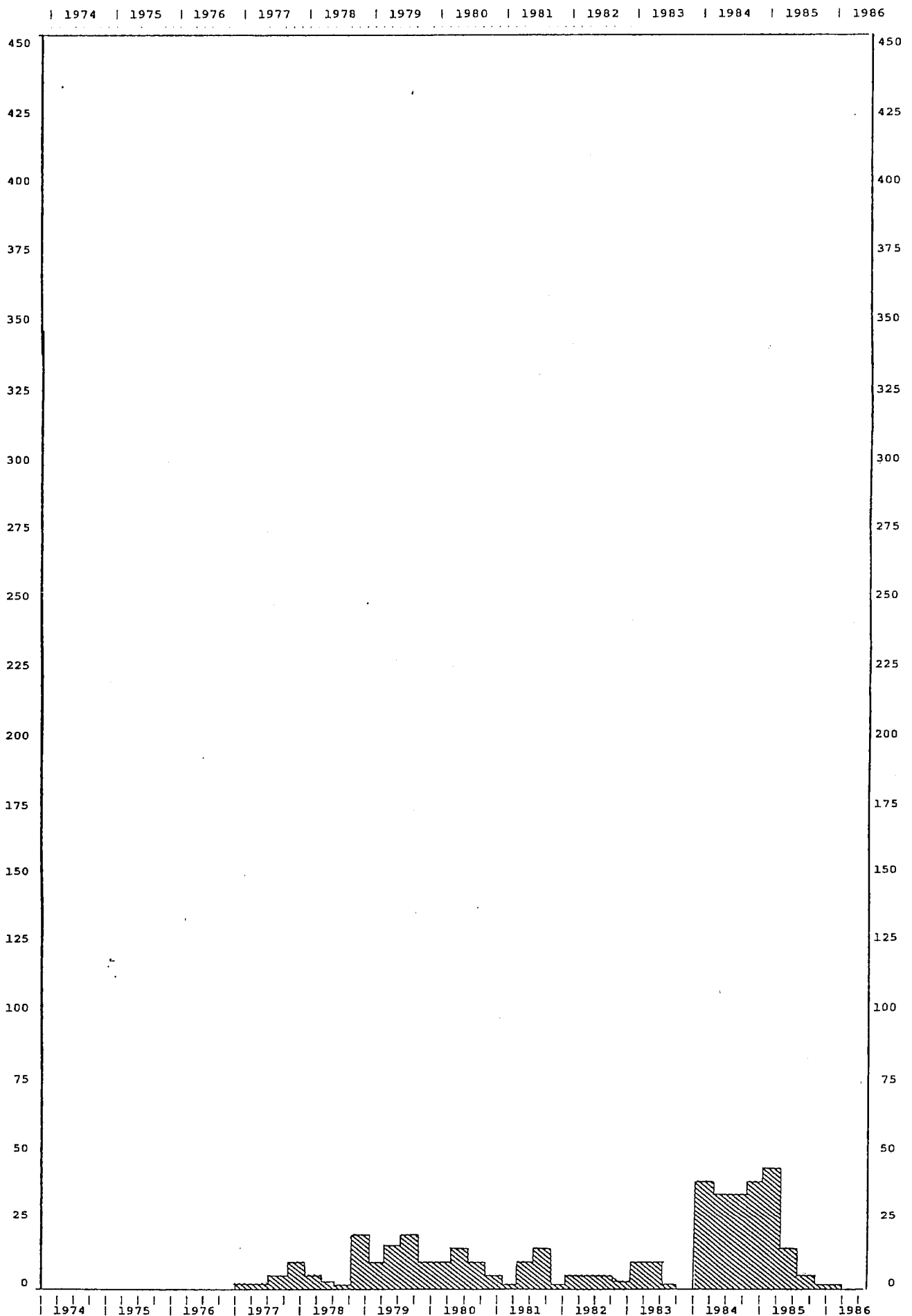


- oA -
QUARTERLY NUMBER OF DISAPPEARANCES IN PERU
OVER THE PERIOD 1974 - 1986

E/CN.4/1987/15
 Page 58



QUARTERLY NUMBER OF DISAPPEARANCES IN PHILIPPINES
OVER THE PERIOD 1974 - 1986



QUARTERLY NUMBER OF DISAPPEARANCES IN SRI LANKA
OVER THE PERIOD 1974 - 1986

